مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية

د. منيرة سعيد راشد سعيد الرميحي

أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قطر

DOI: 10.21608/qarts.2021.100734.1254

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الأول) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN (Print): 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN (Online): 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية

إعداد

د. منيرة سعيد راشد سعيد الرميحي

أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قطر

smmhmdaram@yahoo.com

الملخص باللغة العربية:

طرحت هذه الدراسة عددا من التساؤلات حول تأثير المشروعات التنموية على نمط معيشة السكان ومستواهم الاقتصادي، وكذلك أثر هذه المشروعات على الموروثات الثقافية والاجتماعية وصحة الإنسان، وكذلك حول الآثار الإيجابية والسلبية للمشروعات الصناعية والسياحية على تلك المناطق .

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، حيث تم استخدامه في الجانب النظري للدراسة؛ لمعرفة التنمية الحضرية، وتحديد مراحل التطور العمراني التي مر بها المجتمع القطري، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر أكثر المناهج ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة؛ والمتمثلة في التعرف على أنواع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حصلت بعد إقامة المشاريع التنموية في دولة قطر، كما تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، بالإضافة لدراسة الحالة انطلاقا من تعدد وتنوع التغيرات التي حصلت في المجتمع القطري، حيث كان اعتماد الباحثة على المزاوجة بين المنهجين الكيفي والكمي، وقد تم إجراء مقابلات فردية مع مجموعة الذكور والإناث القطريين وبأعمار مختلفة، كما تم باستخدام الاستبيان مع عينة الدراسة التي بلغت ٦٨٠ مفردة، وأيضًا تم استخدام دليل المقابلة الذي ساعد في إجراء المقابلات الحرة مع مجموعة من الذكور

والإناث، كما جرى استخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة تلك البيانات، كما تم الاستعانة بالمؤشرات الإحصائية والجغرافية التي تم الحصول عليها من بيانات الجهاز المركزي للتعدادات السكانية التي أجريت في دولة قطر، وقد تم اخضاع جميع أدوات الدراسة لمقاييس الصدق والثبات.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها؛ الغالبية من أفراد العينة أقروا بوجود تغيرات في حياة الأسر القطرية بعد المشاريع التنموية، خاصة أسلوب المعيشة داخل الأسرة، وضعف في العلاقات الأسرية، وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة النزعة الاستهلاكية، وتغلغل الثقافة الغربية وخروج المرأة للعمل، وضعف علاقات الجيرة وضعف الوازع الديني، والتفكك الأسري، وأوصت الدراسة بالعمل على المحافظة على الثقافة المحلية من خلال وسائل الإعلام والمدارس والجامعات والمؤسسات المجتمعية الحكومية والأهلية، والاهتمام بوضع برامج أسرية توعوية ودينية؛ للحفاظ على العلاقات الأسرية كما كانت عليه في الماضي قوية، وللوقوف في وجه التفكك الأسري، والعمل على نشر الوعي بالاهتمام بكبار السن وعدم تهميشهم، ووضع برامج توعوية للناس للحد من النزعة الاستهلاكية المرضية.

الكلمات المفتاحية: التأثيرات الاجتماعية، التأثيرات الاقتصادية، المشروعات التنموية، التغير الاجتماعي، التنمية الحضارية، الأسر القطرية

المقدمة:

قطعت دولة قطر عبر مسيرتها في العقود الأخيرة شوطًا كبيرًا في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بخطط التطور والنمو، وذلك بتنفيذ خطط المشاريع التنموية للوصول إلى التنمية البشرية والصناعية والعمرانية التي تنحو لها، وقد تجسد ذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي صادقت عليها الدولة عام ٢٠٠٠م، حيث استطاعت منذ ذلك التاريخ تحقيق الكثير من الأهداف المرحلية المرتبطة بوضع استراتيجيات قطاعية في مختلف المجالات ذات الصلة بخدمة المجتمع وتنميته وتطويره؛ كالتعليم، والصحة، وحماية الأسرة والطفل على سبيل المثال لا الحصر، وتشير نتائج تقرير ٢٠١٠م الصادر عن اللجنة الدائمة للسكان أن دولة قطر قد حققت بالفعل جملة من الأهداف المذكورة المتعلقة بالمشاريع التنموية قبل موعدها المقرر في عام ٢٠١٥[١]، ويشترط في أهداف المشروع التنموي أن تكون قابلة للتحقق وتتعامل مع الواقع، وهو ما يتطلب توفير المتطلبات المادية والبشرية اللازمة للمشروع قبل البدء فيه أو وضع خطة لتوفيرها أثناء تنفيذ المشروع على أقل تقدير، ومن هذه المشاريع مشروع تنمية المناطق الساحلية التي تشهدها الدولة والرامية لرفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، والتوسع المستمر في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والبلدية والاجتماعية والبنية التحتية والسياحية في جميع مناطق قطر بما يضمن تحقيق التنمية المتوازنة بها، وسنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على انعكاسات المشاريع التنموية على البيئة الساحلية وسكانها في قطر.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

مرت عملية التنمية الحضرية في المجتمع القطري في مسيرتها نحو التنمية بمرحلتين تخللهما نمطين من الإنتاج (قديم، وحديث)؛ ففي المرحلة الأولى منها: وهي مرحلة الإنتاج القديم صيغت مشاريع التنمية القديمة على السواحل بحركة أنشطة تقليدية

عبرت عن ثقافة لها طابع خاص مستوحى من الحياة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، ومرتبطة بشبكة علاقات مستمدة من علاقات نمط الإنتاج من جهة، ومن ثقافة تتخللها أعراف وتقاليد وعادات صارمة، وباستخدامنا المنهج التاريخي تم لنا تتبع التطور والنمو في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في نمط الإنتاج السابق، والذى اتسم بالبطيء وعدم التجديد والافتقار إلى الكثير من متطلبات الحياة في تلك المرحلة .

وفي المرحلة الثانية: ظهر نمط الإنتاج الحديث (النفط) الذي ارتكز الاقتصاد على عائداته، وبالتالي أدى ذلك بدوره في دفع عجلة التنمية، وانعكس ذلك في صورة مشاريع تنموية ساهمت في تنمية المجتمع القطري وتطوره خاصة بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل الشمال الذى عزز من الدخل العام، وأدى إلى قيام مشاريع تنموية ضخمة في مختلف المجالات بجهود القائمين على تخطيط هذه المشاريع وتنفيذها بحيث أثمرت جهودهم في خلق مكانة لقطر مرموقة إقليميًا وعالميًا، ويشهد فوز قطر خلال سنة ٢٠١٠ في السباق لاستضافة مونديال كأس العالم لكرة القدم لسنة ٢٠٢٢ على ذلك، حيث اتجهت الدولة إلى اتخاذ سياسات حضرية تنموية لتحديث المجتمع شملت المدن والقرى الداخلية والساحلية، والتي أصبحت بفعل التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مدن حديثة تتوفر فيها كافة الخدمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية والسياحية.

وتأتى أهمية هذه الدراسة أنه في الآونة الأخيرة مع الانفتاح الاقتصادي والثقافي المعولم والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والفيزيقية، والتقسيم المتنامي للعمل، وتنامي المشاريع التنموية في مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها نحت الدولة الى إقامة العديد من المشروعات التنموية والصناعية في المناطق الساحلية أهمها على سبيل المثال؛ مشروع قطر غاز في المنطقة الساحلية الشمالية لدولة قطر، ومشروع اللؤلؤة السياحي

على الساحل الشرقي لمدينة الدوحة، ومشاريع المنتجعات والشاليهات الساحلية؛ كمنتجع سيلين، ومشروع كتارا الثقافي على ساحل الخليج لمدينة الدفنة، وغيرها من المشاريع السياحية والتجارية على السواحل القطرية، مما ترتب عليه إحداث تغيرات سريعة في النمو العمراني والاقتصادي والبيئي في تلك المناطق، ومن ثم انعكاس ذلك على ثقافة وأسلوب ونمط معيشة الأسر القطرية التي تسكن تلك المناطق، من هنا ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات التنموية على ساكني المدن والقرى الساحلية في المجتمع القطري، بالإضافة إلى ندرة مثل هذه الدراسات في المجتمع القطري من حيث معرفة انعكاس آثار المشاريع التنموية الساحلية على العائلات القطرية التي تقطن بالقرب من السواحل القطرية.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

ارتباطًا بما سبق فالهدف الرئيس لهذه الدراسة هو إلقاء الضوء على المناطق الساحلية في دولة قطر التي تم إنشاء مشاريع صناعية وسياحية بها للتعرف على التأثير الذي أحدثته المشاريع التنموية فيها، وتحليل خصائص مجتمع مناطقها الساحلية، وتأثير التنمية على نمط معيشتهم وموروثاتهم الثقافية، وقد تبلورت الأهداف الفرعية في التساؤلات التالية:

١. ما الخصائص السكانية والاجتماعية لسكان المناطق الساحلية القطرية؟
٢. ما الخدمات الموجودة في المناطق الساحلية قبل وبعد المشروعات؟
٣. ما مدى تأثير المشروعات التنموية على نمط معيشة سكان المناطق الساحلية القطرية وعلى مستواهم الاقتصادي؟

٤. ما أثر المشروعات الصناعية على الموروثات الثقافية والاجتماعية لسكان المناطق الساحلية في دولة قطر؟

٥. ما مدى تأثر الحياة البيئية بنتائج المشروعات الصناعية الساحلية؟ وما أثرها على صحة الإنسان في تلك المناطق؟

٦. ما الآثار الإيجابية للمشروعات الصناعية والسياحية على تلك المناطق، وما هي سلبياتها؟

٧. ما مقترحات العينة المختارة للمحافظة على موارد المناطق الساحلية وثقافة سكانها الأصليين وضمان تنميتها بأسلوب مستدام؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، حيث تم استخدامه في الجانب النظري للدراسة لمعرفة تأثير النمو الذي حدث في مدن ومناطق الدراسة قديمًا وحديثًا، وقد استخدم علماء الاجتماع المنهج التاريخي في دراساتهم باعتباره وسيلة تساعد على تصور المجتمع كعضو ديناميكي له تركيباته ووظائفه التي تنمو باستمرار وتخضع للتغير والتحول، ويتميز المنهج التاريخي بتقديم بيانات عن العصر الماضي في ظل الظروف التي كانت سائدة في ذلك العصر، كما يعطى الباحث فرصة كي يتمكن من رؤية هذه الملاحظات في الفترة السابقة، حيث لا يستطيع أن يخلق هذه البيانات من جديد[٢]، لذلك تم استخدامه في الجانب النظري للدراسة لمعرفة التنمية الحضرية وتحديد مراحل التطور العمراني التي مر بها المجتمع القطري، واعتمدت الدراسة كذلك على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر أكثر المناهج ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة، والمتمثلة في التعرف على أنواع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حصلت بعد إقامة المشاريع التنموية في دولة قطر، ويمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه "محاولة الوصول إلى

المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق لها أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها"[٣].

كما تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وهو أن تدرس عينة مختارة بدقة وبموضوعية من أفراد المجتمع بدلًا من دراسة المجتمع ككل، ويعتبر هذا المنهج موفرًا للوقت والمال والجهد، وتعتبر دراسات "Arthur L.Bowley" إسهامات بارزة في دراسات المسح الاجتماعي بالعينة، حيث أجرى خمس دراسات مسحية لخمس مدن في الفترة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤م [٤]، وبعد ذلك أصبح علماء الاجتماع يميلون إلى استخدام العينة في دراسة المجتمعات المحلية، وقد استخدمت الدراسة كذلك منهج المسح الاجتماعي بالعينة بالإضافة لدراسة الحالة انطلاقا من تعدد وتنوع التغيرات التي حصلت في المجتمع القطري حيث كان اعتماد الباحثة على المزاوجة بين المنهجين الكيفي والكمي، فالمنهج الكيفي يصف لنا الظاهرة من حيث خصائصها، أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، ويستخدم للحصول على فهم أعمق، ووصف شامل للظاهرة وقد أشارت "جاهودا" وزملاؤها أنه عندما تختار العينة على أسس سليمه فإن المسح بالعينة يحقق أهداف المسح الشامل[٥].

ولتحقيق هذا الغرض قمنا بإجراء مقابلات فردية مع مجموعة الذكور والإناث القطريين وبأعمار مختلفة لكن تم أخذ الأعمار التي تجاوزت الخمس وعشرين عاما، أما المنهج الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح واقع وآثار التغيرات التي حصلت في المجتمع على الفرد والأسرة، والمجتمع بشكل عام، ودرجة ارتباطها مع المتغيرات المختلفة، ولجمع البيانات اللازمة؛ لذلك قمنا باستخدام الاستبيان مع عينة الدراسة التي جرى اختيارها بحيث تكون ممثلة لمجتمع البحث، وأيضا تم استخدام دليل المقابلة الذي ساعدنا في

إجراء المقابلات الحرة مع مجموعة من الذكور والإناث، كما جرى استخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة تلك البيانات.

كما تم الاستعانة بالمؤشرات الإحصائية والجغرافية التي تم الحصول عليها من بيانات الجهاز المركزي للتعدادات السكانية التي أجريت في دولة قطر عام ١٩٦٨م – ١٩٩٧م – ٢٠٠٤ م – ٢٠١٠م، ٢٠١٥، ومن بعض الدراسات السابقة لرصد التغيرات الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للمشروعات الصناعية والسياحية على سكان المناطق الساحلية في المجتمع القطري.

أدوات الدراسة:

تجسيدا لحرص الباحثة على الجمع في هذه الدراسة بين المنهجين الكمي والكيفي جرى الاعتماد في الدراسة الميدانية على أداتين رئيسيتين لجمع البيانات، وهما: الاستبيان المقنن الذي وزع على القطريين من الذكور والإناث والمقابلات المعمقة (دراسة الحالة) التي أجريت مع عينة عددها (٣٠) حالة (١٥) منها من الذكور و(١٥) من الإناث من الأسر القطرية المقيمة في المناطق الساحلية بالاعتماد على دليل المقابلة.

اختبارا الصدق والثبات:

بعد استكمال صياغة أسئلة الاستبيان قامت الباحثة بتوزيع الاستبيان على ثلاثة من المتخصصين في علم الاجتماع لتحكيم الاستمارة، حيث تم إضافة بعض الأسئلة وتصحيح صياغتها، ثم بعد ذلك تم تجريب الاستمارة على ٥٠ أسرة من المناطق الساحلية، وتم إعادة تطبيقها على ٤٠ أسرة فقط، لعدم تواجد ١٠أسر قطرية في مناطق البحث خلال فترة التطبيق، وقد استغرق فارق التطبيق ٢١يومًا، ثم بعد ذلك تم تفريغ أسئلة الاستبيانات التجريبية وحسابها حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{نسبة الاتفاق} \times 100}{\text{المجموع الكلي}}$$

وقد تراوحت نسبة الاتفاق في الاعتماد على النسبة المئوية لكل سؤال ما بين ٦٥- ٩٧٪.

حجم وتوزيع عينة الدراسة:

تم اختيار وحدة العينة الأسرة القطرية المقيمة في المناطق الساحلية المختارة سواء كان رب الأسرة أو ربة الأسرة أو أحد أفرادها، وقد تم التركيز على أغلبية المناطق الساحلية في سحب العينة، وتم اعتماد طريقة العينة العرضية، وتعريف هذه العينة هو: العينة العرضية (العينة الصدفة) وهذا النوع من العينات يتم اختياره بالصدفة، مثلما تستطلع صحيفة معينة الرأي العام حول قضية معينة، أو مرشح ما، وغالبًا ما يكون هذا النوع من العينات غير ممثل لمجتمع الدراسة، وتستخدم هذه العينة في الدراسات الاستطلاعية المسحية المبدئية، ولحسن الحظ والصدفة أتت العينة ممثلة لمجتمع الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار أنها أخذت من جميع المناطق التي تشمل المجتمع الأصلي للدراسة، وقد تم استبعاد ٢٠إستمارة لم تحقق شروط التعريف الإجرائي للدراسة، وهو القرب من الساحل بنحو (١٢) كم؛ لذلك تم استبعادها من البحث، لأننا قمنا بجمع (٧٠٠) استبيانًا، ولكن تم الاعتماد في التحليل على (٦٨٠) استبيانًا فقط، توزعت حسب المتغيرات التالية:

جدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
٢٥ – ٣٠	١٨٥	٢٧.٢
٣١ – ٤٠	١٥٣	٢٢.٥
٤١ – ٥٠	١٣٠	١٩.١
٥١ – ٦٠	١٢٨	١٨.٨
٦١ فأكثر	٧٠	١٠.٣
غير مبين	١٤	٢.١
المجموع	٦٨٠	١٠٠.٠

جدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة حسب النوع

الجنس	**التكرار**	**النسبة المئوية**
ذكر	٣١٧	٤٦.٦
أنثى	٣٦٣	٥٣.٤
المجموع	**٦٨٠**	**١٠٠.٠**

جدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن

المنطقة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
الدوحة	٤٨	٧.١
الدفنة	١٢٩	١٩
الشمال	٦٢	٩.١
الوكرة	١٤٣	٢١
الخور	١١٤	١٦.٨
الذخيرة	١١	١.٦
الرويس	٢	٠.٣

المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
الزبارة	٢	٠.٣
الظعاين	٤٠	٥.٩
سميسمة	٢	٠.٣
أمسيعيد	٢٣	٣.٤
زكريت	٢١	٣.١
دخان	٨٣	١٢.٢
المجموع	**٦٨٠**	**١٠٠.٠**

جدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	%
أمي	٢٠	٢.٩
يقرأ ويكتب	٧٢	١٠.٦
ابتدائي	٧١	١٠.٤
إعدادي	٤٤	٦.٥
ثانوي	١٨٥	٢٧.٢
جامعي	٢٥٠	٣٦.٨
دراسات عليا	٣٦	٥.٣
غير مبين	٢	٠.٣
المجموع	**٦٨٠**	**١٠٠.٠**

جدول رقم (٥) يوضح مناطق سكن عينة البحث قبل إقامة المشروعات التنموية

منطقة السكن	التكرار	%	منطقة السكن	التكرار	%	منطقة السكن	التكرار	%	منطقة السكن	التكرار	%
الدوحة	٦٢	٩.١	السد	7	1	المرة	5	0.7	أم قرن	٢	٠.٣
الثمامة	٣	٠.٤	السلطة	7	1	المرخية	3	0.4	بن عمران	١٣	١.٩
الجميلية	١	٠.١	الشحانية	2	0.3	المطار	21	3.1	دخان	٤٩	٧.٢
الخور	٧٤	١١	الشمال	35	5.1	المعمورة	2	0.3	روضة راشد	١	٠.١
الخيسة	٥	٠.٧	الظعاين	2	0.3	المناصير	1	0.1	زكريت	٣	٠.٤
الدفنة	٧٩	١١.٦	العزيزية	14	2.1	المنتزة	8	1.2	سميسمه	٣	٠.٤
الذخيرة	١	٠.١	الغانم	1	0.1	المنصورة	11	1.6	عين خالد	٣	٠.٤
الريان	١٦	٢.٤	الغرافة	34	5	الناصرية	1	0.1	زكريت	3	0.4
مدينة خليفة	١٧	٢.٥	الكرعانة	1	0.1	الوكرة	107	15.7	فريق الهتمي	٤	٠.٤
نجمة	٨	١.٢	الكعبان	1	0.1	الوكير	3	0.4	معيذر	٢٠	٢.٩
وادي السيل	٥	٠.٧	اللقطة	2	0.3	أم باب	1	0.1	غير مبين	١٤	٢.١
أم حوطه	١	٠.١	مسيعيد	7	1	مشيرب	3	0.4	–	–	–
نعيجة	١	٠.١	أم صلال	١٢	١.٨	أم غويلينة	٢	٠.٣	–	–	–
المجموع	٢٧٢	٤٠		١٢٥	18.2		١٦٨	24.4		١١٥	16.5
المجموع الكلي	٦٨٠		%	99.1							

صعوبات التطبيق الميداني:

١. عدم تجاوب الكثير من الأهالي مع الباحثين والباحثات من أجل إجراء المقابلة، وهذا أدى إلى إطالة فترة جمع البيانات.

٢. بعض المناطق بعيدة عن الدوحة مثل؛ دخان والشمال والرويس وميسعيد، وهذا تطلب جهد كبير في جمع البيانات، لأن من الصعب جدًا أن تذهب لمنطقة تبعد (١٠٠) كم تقريبًا، وتجلس هناك لساعات، ولا يتسنى لك جمع إلا العدد القليل من الاستبيانات.

٣. صعوبة الدخول إلى الأسر القطرية وإجراء المقابلات والحصول على البيانات؛ لذلك نقترح عليكم في أبحاثكم القادمة أن تكون عملية جمع البيانات في مؤسسات العمل في القطاعات الثلاثة (الحكومية والخاصة والمشتركة)، وفي أوقات الدوام الرسمي؛ وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية من المؤسسات المعنية من أجل جمع البيانات، وهذا يخفف من الجهد والوقت، ولا يسبب الإزعاج للأسر التي تشعر بأن دخول أحد الغرباء لبيتها يعتبر مشكلة بالنسبة للأسرة القطرية.

مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:** كل المناطق الساحلية في دولة قطر المذكورة في الجدول رقم (١).
- **المجال البشري:** السكان القطريين من الجنسين (ذكورًا وإناثًا) الذين يعيشون بمناطق البحث وهي:

- الوكرة – الدفنة – الخور – دخان – الشمال – الدوحة – الظعاين – مسيعيد – زكريت – الذخيرة – الرويس – الزبارة – سميسمة.
- **المجال الزمني** :٢٠٢٠-٢٠٢١

نتائج الدراسة:

في هذا الجزء سيتم استعراض نتائج الدراسة بعرض المتغيرات المختلفة قبل وبعد إقامة المشروعات التنموية كما يلي:

أولًا: الخصائص السكانية والاجتماعية لسكان المناطق الساحلية القطرية:

الجدول رقم (٦) يوضح العلاقة بين الوظيفة الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب قبل إقامة المشروعات

الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب قبل إقامة المشروعات	الوظيفة						المجموع
	موظف حكومي	موظف خاص	إداري	عسكري	فني	أعمال حرة	
أقل من5000	8.6	2.2	3.2	1.1	3.2		18.3
10000وأقل من 5000	12.9		5.4	1.1		4.3	23.7
15000وأقل من 10000	4.3	1.1	1.1	3.2	2.2	1.1	12.9
20000وأقل من 15000	7.5	2.2	1.1	2.2		1.1	14.0
25000وأقل من 20000	5.4	1.1		2.2			8.6
30000وأقل من 25000				2.2	1.1		3.2
35000وأقل من 30000	6.5		1.1		1.1		8.6
40000وأقل من 35000	3.2		1.1				4.3
45000وأقل من 40000		1.1		1.1			2.2
50000فأكثر	2.2			1.1			3.2
غير مبين				1.1			1.1
المجموع	50.5	7.5	12.9	15.1	7.5	6.5	100.0

الجدول رقم (٧) يوضح العلاقة بين

الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب ونمط السكن بعد إقامة المشروعات التنموية

الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب بعد إقامة المشروعات	نمط السكن بعد إقامة المشروعات التنموية							المجموع
	بيت عربي	شقة	بيت شعبي حكومي	فيلا كبار الموظفين	فيلا خاصة كبيرة	سكن مع العائلة	غير مبين	
أقل من5000		.1			.1	.1		
10000وأقل من 5000	.7	.4	.9		.7	1.3		.1
10000وأقل من 15000	1.0	1.0	3.4	.3	3.8	1.2		.4
15000وأقل من 20000	1.9	.4	7.8	1.0	12.2	4.0		.3
20000وأقل من 25000	.9	.4	2.8	1.0	5.3	1.6		.1
25000وأقل من 30000	.3	.1	1.0	1.0	4.1	1.2		.6
30000وأقل من 35000	.7		1.6	1.2	5.3	1.2		.1
35000وأقل من 40000	.3		.3	2.2	1.8	1.0		.1
40000وأقل من 45000	.3		.3	2.2	1.8	1.0	.1	5.7
45000وأقل من 50000	.1		.1	1.5	.9	.4		3.1
50000فأكثر	.4		.3	1.6	1.9	.4	.4	5.1
غير مبين	.1	.1	.1	.4	1.3	.6	.9	3.7
المجموع	6.6	2.8	19.1	12.6	40.9	14.6	3.4	100.0

في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدخل الاقتصادي للأسرة ونمط السكن قبل وبعد إقامة المشروعات التنموية يتضح من نتائج الجدول رقم(٧،٨)أن مستوى الدلالة الإحصائية أشارت إلى أن العلاقة كبيرة جدًا، حيث سجلت مستوى دلالة عالي بلغ (٠.٠٠٠) الأمر الذي يوضح لنا التغيرات التي حصلت بعد إنشاء المشاريع التنموية، والتي تتعلق بالدخل ونوع السكن، حيث نجد أن الدخل الاقتصادي للأسرة ارتفع بعد إقامة المشاريع التنموية بشكل ملحوظ، وأيضا نوع السكن تغير بعد إقامة المشاريع التنموية، فقبل المشاريع التنموية كان دخل الأسرة يتركز في الفئة الأولى والفئة الثانية للدخل، حيث سجل في الفئة الأولى (أقل من ٥٠٠٠) ريال نسبة وقدرها ٣٢.٩٪، وكان نمط السكن في هذه الفئة متمركز في البيت الشعبي الحكومي، حيث سجلت نسبته ٢١.٥٪، والسكن مع العائلة بلغت نسبتهم ٤.٦٪، والسكن في بيت عربي بلغت نسبتهم ٤.٣٪، أما باقي الأنماط للسكن وهي الشقة وفيلا كبار الموظفين وفيلا خاصة كبيرة لم تسجل نسبتها مجتمعة إلا ٢.٥٪ فقط، وفي فئة الدخل الثانية، وهي (٥٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠) ريال نجد نسبتهم بلغت ٢٢.٦٪، وأيضا تركزت النسب في أنماط السكن بيت عربي، وبيت شعبي حكومي، وسكن مع العائلة، حيث سجلت النسب على التوالي: ٣.٧٪-١٢.٨٪ - ٣.١٪، وباقي الأنماط وهي؛ الشقة وفيلا كبار الموظفين والسكن مع العائلة فقد بلغت نسبها مجتمعة ٢.٦٪، وباقي الفئات المتدرجة تصاعديًا بلغت نسب الدخل حسب الترتيب من الأدنى للأعلى بعد الفئة الأولى والثانية على الشكل التالي: ٧.٩٪- ٧.٤٪- ٥.٠٪- ٤.٩٪ - ٤.٣٪- ٣.٢٪- ١.٦٪- ١.٣٪- ٢.٤٪،أما بعد إقامة المشاريع التنموية فنجد أيضا أن هناك تغيرات حصلت بمستوى الدخل ونمط السكن، بحيث أصبح دخل الأسرة أعلى ونمط السكن أصبح أفضل، حيث انخفضت نسبة الذين كان دخلهم أقل من (٥٠٠٠) ريال إلى ٠.٤٪، بينما كانت قبل المشاريع ٣٢.٩٪، والفئة الثانية (٥٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠) ريالًا بلغت النسبة ٤.٣٪ بينما كانت

قبل المشاريع ٤.٣٪، وفي الفئة الثالثة(١٠٠٠ وأقل من ١٥٠٠٠) ريـالًا بلغت النسبة ١١.٢٪.

وبدءًا من هذه الفئة نجد أن نمط السكن تغير عن السابق حيث أصبح الذين يسكنون في فيلا خاصة كبيرة نسبتهم ٣.٨٪، بينما كانت قبل المشاريع ٠.٤٪، وفي فئة الدخل الرابعة (١٥٠٠٠وأقل من ٢٠٠٠٠) ريالًا نجد أن نسبة الأفراد الذين دخلهم يصل إلى هذا الحد ٢٧.٦٪، بينما كان قبل المشاريع ٧.٤٪، ونمط السكن تغير بشكل ملحوظ وخاصة في نمط فيلا خاصة كبيرة، حيث بلغت النسبة ١٢.٢٪، بينما كان قبل المشاريع ٠.٦٪، وفي فئة الدخل التي تليها وهي(٢٠٠٠٠ وأقل من ٢٥٠٠٠) ريالًا نجد أن نسب الدخل ارتفعت أيضا عن النسبة قبل المشاريع حيث سجلت ١٢.٢٪ بينما كانت قبل المشاريع ٥.٠٪، ونمط السكن أيضا تغير وخاصة في سكن فيلا خاصة كبيرة حيث سجل نسبة قدرها ٥.٣٪، بينما كانت قبل المشاريع ٠.٩٪، وفي فئة الدخل (٢٥٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠٠) ريالً أيضا ارتفعت نسبة الدخل، حيث بلغت ٨.٤٪ بينما كانت قبل المشاريع ٤.٩٪ وأيضا نمط السكن تغير، وخاصة في نمط فيلا خاصة كبيرة حيث سجلت النسبة ٤.١٪ بينما كانت قبل المشاريع ١.٣٪.

وفي الفئة التي تليها (٣٠٠٠٠ وأقل من ٣٥٠٠٠) ريـالًا نجد نفس الصورة حيث سجلت نسبة الدخل ١٠.١٪، بينما كانت قبل المشاريع ٤.٣٪، ونمط السكن أيضا ارتفعت النسبة في فئة فيلا خاصة كبيرة حيث سجلت ٥.٣٪، بينما كانت قبل المشاريع ١.٢٪، وفي الفئة (٣٥٠٠٠ وأقل من ٤٠٠٠٠) ريـالًا نجد نفس الصورة، حيث سجلت نسبة الدخل ٨.١٪، بينما كانت قبل المشاريع ٣.٢٪، ونمط السكن أيضا ارتفعت نسبة فئة فيلا خاصة كبيرة حيث سجلت ٣.٤٪ بينما كانت ٠.٧٪،وأيضا في نمط سكن فيلا كبار الموظفين نجد أن النسبة ارتفعت بعد المشاريع حيث سجلت ٢.٤٪ بينما كانت قبل

المشاريع ٠.٩٪، وفي فئة (٤٠٠٠٠وأقل من ٤٥٠٠٠) ريالًا بلغت نسبة الدخل ٥.٧٪ بينما كانت قبل المشاريع ١.٦٪، ونمط السكن أيضا تغير لصالح فيلا خاصة كبيرة حيث سجلت النسبة ١.٨٪ وقبل المشاريع كانت النسبة ٠.٠%، وأيضا في نمط سكن فيلا كبار الموظفين نجد أن النسبة ارتفعت بعد المشاريع، حيث سجلت ٢.٢٪، بينما كانت قبل المشاريع ٠.٦٪، وفي الفئة (٤٥٠٠٠وأقل من ٥٠٠٠٠) ريالًا، و نلاحظ أن نسبة الدخل بلغت ٣.١٪ بينما كانت قبل المشاريع ١.٣٪، ونمط السكن تغير في فئة فيلا كبار الموظفين حيث سجلت النسبة ١.٥٪ بينما كانت قبل المشاريع ٠.٣٪، وفي الفئة الأخيرة (٥٠٠٠٠ فأكثر) نجد أن نسبة الدخل بلغت ٥.١٪ بينما كانت قبل المشاريع ٢.٤٪، ونمط السكن ارتفع لصالح فئة فيلا خاصة كبيرة وسجلت النسبة ١.٩٪ بينما كانت قبل المشاريع ٠.٣٪، وأيضا فئة فيلا كبار الموظفين حيث سجلت النسبة ١.٦٪ بينما كانت قبل المشاريع ٠.٠%.

ونستنتج مما سبق أن دخل الأسرة القطرية ارتفع بعد المشاريع التنموية، وأن نمط السكن تحسن كثيرا بعد المشاريع وخاصة لصالح فئة فيلا كبار الموظفين، حيث بلغت النسبة لكل فئات الدخل ١٢.٦٪، بينما كانت قبل المشاريع ٤.٦٪، وأيضا حصل تغير واضح في نمط السكن في فئة فيلا خاصة كبيرة حيث سجلت النسبة بعد المشاريع ولكل فئات الدخل ٤٠.٩٪ بينما كانت قبل المشاريع ٨.٨٪، وهذا أيضا أكدته الدراسة الكيفية حيث أجابت معظم الحالات تقريبا أن التغير قد حصل في دخل الأسرة، وأيضا نمط السكن تغير بشكل كبير، حتى أن بعض الحالات أشارت إلى أن أغلب الأسر القطرية تعيش في حالة الرفاهية من حيث الدخل ونمط السكن، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب كما ذكرنا سابقا منها؛ ارتفاع الرواتب، والعمل في قطاع مشاريع تنموية خاصة.

الجدول رقم (٨) يوضح العلاقة بين

الدخل الاقتصادي للأسرة وحجم السكن قبل إقامة المشروعات التنموية

الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب قبل إقامة المشروعات	السكن قبل إقامة المشروعات التنموية			المجموع
	ضيق	أكثر اتساعًا	غير مبين	
أقل من5000	9.4	23.4	.1	32.9
10000وأقل من5000	10.3	11.8	.6	22.6
10000وأقل من 15000	5.1	2.6	.1	7.9
15000وأقل من 20000	5.6	1.6	.1	7.4
20000وأقل من 25000	3.5	1.5		5.0
25000وأقل من 30000	1.8	3.1		4.9
30000وأقل من 35000	1.0	3.1	.1	4.3
35000وأقل من 40000	.9	2.2	.1	3.2
40000وأقل من 45000	.4	1.2		1.6
45000وأقل من 50000	.3	1.0		1.3
50000فأكثر	.9	1.5		2.4
غير مبين	1.8	3.1	1.6	6.5
المجموع	41.0	56.0	2.9	100.0

الجدول رقم (٩) يوضح العلاقة بين

الدخل الاقتصادي للأسرة وحجم السكن بعد إقامة المشروعات التنموية

الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب بعد إقامة المشروعات	السكن بعد إقامة المشروعات التنموية			المجموع
	ضيق	أكثر اتساعًا	غير مبين	
أقل من5000	.3	.1		.4
10000وأقل من5000	1.3	2.9		4.3
15000وأقل من10000	3.7	7.1	.4	11.2
20000وأقل من15000	9.6	17.9	.1	27.6
25000وأقل من20000	4.0	8.2		12.2
30000وأقل من25000	1.9	6.3	.1	8.4
35000وأقل من30000	2.5	7.2	.4	10.1
40000وأقل من35000	1.3	6.8		8.1
45000وأقل من40000	1.0	4.6	.1	5.7
50000وأقل من45000	.4	2.5	.1	3.1
50000فأكثر	.3	4.6	.3	5.1
غير مبين	.4	2.6	.6	3.7
المجموع	26.8	70.9	2.4	100.0

تشير نتائج الجدول رقم (٩)، و(١٠) إلى علاقة حجم السكن بدخل الأسرة قبل وبعد المشاريع التنموية حيث يشير مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة كبيرة جدا، حيث سجلت مستوى دلالة عالي بلغ (٠.٠٠٠)، حيث نجد أن السكن أصبح أكثر اتساعًا بعد المشاريع التنموية، وذلك لكل فئات الدخل حيث سجلت نسبة الذين قالوا بأنه أكثر اتساعا

٧٠.٩٪ بعد إقامة المشاريع، أما النسبة قبل المشاريع فقد بلغت ٥٦.٠٪، ونسبة الذين قالوا بأنه ضيق بعد المشاريع بلغت ٢٦.٨٪ بينما قبل المشاريع ٤١.٠٪، وهؤلاء هم من ذوي الدخل المحدود، وأعلى نسبة من بين الذين قالوا بأن السكن أكثر اتساعا بعد المشاريع كانت في فئة الدخل(١٥٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠٠) ريالًا، حيث سجلت ١٧.٩٪، بينما كانت أعلى نسبة قبل المشاريع التنموية في فئة الدخل (أقل من ٥٠٠٠) ريالًا، حيث سجلت ٢٣.٤٪،بالطبع حجم السكن في دولة قطر تغير، وخاصة بعد اكتشاف النفط، والآن التطور العمراني الذي حصل في الدولة كبير جدا، وقد خصصت الدولة لكل مواطن قطعة أرض وقرض سواء كان غنيا أو فقيرا ،وهو يبنى سكنه على حسب مستواه الاقتصادي

المهنة:

اعتبر "دور كايم" تقسيم العمل القاعدة الأساسية لنمو وتطور أي مؤسسة أو مشروع تنموي اجتماعي، واعتبر مهنة الفرد عاملًا حاسمًا لتحديد مكانته الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (٦)، ومنذ ظهور البترول في مجتمع القطري انتقل المجتمع من صيغة الاقتصاد المتجانس إلى الاقتصاد المتباين، وهو الأمر الذى تطلب قيام تقسيم جديد للعمل في المجتمع، وسنعرض في الجداول ٢٠، ٢١، ٢٢، نوع العمل قبل المشروعات وبعدها والتغيير الذي حدث فيها.

الجدول رقم (١٠) مدى حدوث تغير في نوع العمل بعد إقامة المشروعات التنموية

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	112	16.5
لا	465	68.4
غير مبين	103	15.1
المجموع	680	100.0

تكشف بيانات الجدول رقم (١١) إذا حدث تغير في نوع العمل بعد إقامة المشاريع التنموية حيث أجاب ما نسبته ١٦.٥٪ بنعم، أي حصل تغير في نوع العمل، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بلا ٦٨.٤٪، والذين لم يجيبوا على السؤال بلغت نسبتهم ١٥.١٪ ، وقد يعود سبب ارتفاع النسبة إلى عدم حدوث تغيير العمل نهائيا لا قبل المشاريع ولا بعدها والتي أشارت إلى أن هناك نسبة من الأفراد لا يعملون حاليا.

الجدول رقم (١١) يوضح مكان العمل لعينة البحث

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
داخل المنطقة	256	37.6
خارج المنطقة	225	33.1
الاثنين معا	29	4.3
غير مبين	170	25.0
المجموع	680	100.0

ومن الملاحظ في بيانات الجدول رقم (١٢) يبين مكان العمل لأفراد العينة، حيث بلغت نسبة الذين يعملون داخل المنطقة ٣٧.٦٪، والذين يعملون خارج المنطقة فبلغت نسبتهم ٣٣.١٪، وهذا يشير إلى وجود المؤسسات والدوائر الحكومية في المنطقة، ويشير أيضا إلى مدى التطور والنمو الذي حدث في المنطقة نفسها، وبلغت نسبة الذين يعملون داخل المنطقة وخارجها ٤.٣٪، والذين لم يجيبوا على السؤال بلغت نسبتهم ٢٥.٠٪، والسبب قد يعود لعدم العمل نهائيا، وذلك بسبب أن هناك نسبة من أفراد العينة من ربات البيوت والمتقاعدين.

الجدول رقم (١٢) يبين العلاقة بين الدخل الاقتصادي للأسرة قبل إقامة المشروعات ونوع العمل الحالي

		نوع العمل الحالي						المجموع
	الدخل الاقتصادي	موظف حكومي	موظف خاص	إداري	عسكري	فني	أعمال حرة	
الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب قبل إقامة المشروعات	أقل من 5000	8.6	2.2	3.2	1.1	3.2		18.3
	10000 وأقل من 5000	12.9		5.4	1.1		4.3	23.7
	10000 وأقل من 15000	4.3	1.1	1.1	3.2	2.2	1.1	12.9
	15000 وأقل من 20000	7.5	2.2	1.1	2.2		1.1	14.0
	20000 وأقل من 25000	5.4	1.1		2.2			8.6
	25000 وأقل من 30000				2.2	1.1		3.2
	30000 وأقل من 35000	6.5		1.1		1.1		8.6
	35000 وأقل من 40000	3.2		1.1				4.3
	40000 وأقل من 45000		1.1		1.1			2.2
	50000 فأكثر	2.2			1.1			3.2
	غير مبين				1.1			1.1
المجموع		50.5	7.5	12.9	15.1	7.5	6.5	100.0

جدول رقم (١٣) العلاقة بين الدخل الاقتصادي للأسرة بعد إقامة المشروعات ونوع العمل السابق

	الدخل الاقتصادي	نوع العمل الحالي						المجموع
		موظف حكومي	موظف خاص	إداري	عسكري	فني	أعمال حرة	
الدخل الاقتصادي للأسرة بالتقريب بعد إقامة المشروعات	أقل من 5000		1.8					1.8
	10000 وأقل من 5000	4.5	.9	.9				6.2
	10000 وأقل من 15000		2.7	2.7			.9	6.2
	15000 وأقل من 20000	2.7	4.5	.9	.9		.9	9.8
	20000 وأقل من 25000	4.5	3.6	2.7	.9	.9		12.5
	25000 وأقل من 30000	6.2	4.5	.9	.9	.9	.9	14.3
	30000 وأقل من 35000	1.8	3.6		2.7	.9		8.9
	35000 وأقل من 40000	4.5	4.5	1.8	1.8			12.5
	40000 وأقل من 45000	1.8	3.6	5.4	1.8		.9	13.4
	45000 وأقل من 50000	.9	1.8	.9				3.6
	50000 فأكثر	1.8	1.8	.9		.9	1.8	7.1
	غير مبين	1.8	.9		.9			3.6
المجموع			30.4	33.9	17.0	9.8	3.6	5.4

الجدولان (١٣، ١٤) يوضحان لنا العلاقة بين مستوى دخل الأسرة ونوع العمل، حيث نجد أن هناك تغيرات حصلت في نوع العمل بعد إقامة المشاريع التنموية، حيث نجد أن نسبة فئة الموظف الحكومي لكل فئات الدخل بلغت قبل المشاريع ٥٠.٥٪،بينما انخفضت بعد المشاريع إلى ٣٠.٤٪، وقد يكون سبب ذلك ارتفاع الرواتب في القطاع الخاص عن الرواتب في القطاع الحكومي، وخاصة في مشاريع النفط والغاز، ونسبة الذين كانوا قبل المشاريع يعملون في القطاع الخاص لكل فئات الدخل بلغت ٧.٥٪، بينما أصبحت بعد المشاريع ٣٣.٩٪، والإداريين بلغت نسبتهم قبل المشاريع ١٢.٩٪ وارتفعت النسبة بعد المشاريع إلى ١٧.٠٪، وانخفضت نسبة العسكريين بعد المشاريع التنموية حيث بلغت نسبتهم لكل فئات الدخل ٩.٨٪ بينما كانت قبل المشاريع ١٥.١٪، وقلت نسبة الفنيين بعد المشاريع التنموية حيث بلغت لكل فئات الدخل ٧.٥٪، بينما أصبحت ٣.٦٪ بعد المشاريع التنموية، ونسبة الذين يعملون أعمال حرة تغيرت بشكل بسيط جدا، حيث كانت قبل المشاريع ٦.٥٪ وبعد المشاريع سجلت النسبة٥.٤٪، نستنتج من الجدول أن التغيير الكبير حصل في العمل الحكومي والقطاع الخاص حيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع الحكومي بعد إقامة المشاريع التنموية وبشكل ملحوظ، بينما زادت نسبة العاملين في القطاع الخاص بعد إقامة المشاريع التنموية بشكل كبير، وبالنسبة لمستوى الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغير الدخل ونوع العمل قبل وبعد المشاريع أشارت النتيجة إلى أن العلاقة ضعيفة بين مستوى الدخل ونوع العمل لذلك مستوى الدلالة الإحصائي بسيط حيث سجل في الجدول رقم(١٣) ٠.٥٨٠، وفي الجدول رقم (١٤) بلغت قيمة (كاي مربع) ٠.٢٣٨ أي العلاقة بين المتغيرين بسيطة.

ثانيًا: الخدمات المقدمة قبل وبعد المشروعات التنموية:

١- الخدمات المقدمة في المجال الصحي في المناطق الساحلية: (قبل وبعد المشاريع):

قدمت دولة قطر مبكرًا خدماتها في الرعاية الصحية الأولية من خلال مجموعة عيادات في عام ١٩٥٤م، وفي عام ١٩٧٨ م بلورت وزارة الصحة العامة مشروعًا تنمويًا متكاملًا لبناء الرعاية الصحية الأولية، وقد تضمن المشروع الذي قدم إلى مجلس الوزراء إطلاق خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال٢٣مركز صحى منتشرة في جميع أنحاء البلاد قادرة علي تقديم الخدمات الطبية والصحية الشاملة والمتكاملة سواء من الناحية الوقائية أو العلاجية، هادفة من وراء ذلك إلى رفع المستوى الصحي بالمجتمع في إطار بيئة صحية يعيش فيها الجميع، بحيث تكون هذه الخدمات خط الدفاع الأول للمرضى، كما تعتبر القاعدة العريضة التي تقدم الدعم والمساندة للمستشفيات بالدولة كما تضمن إنشاء مستشفيات حديثة تخصصية حيث افتتح مستشفى حمد العام سنة ١٩٨٢م، ومستشفى العمادي والأهلي عام ٢٠٠٠م في مدينة الدوحة، ومستشفى الخور ٢٠٠٤م في منطقة الخور، ومستشفى الأمل لعلاج حالات السرطان والذى افتتح في ١٧يونيو ٢٠٠٤، وكذلك مستشفى إسبيتار الذى افتتح عام ٢٠٠٦م، ومستشفى الوكرة ٢٠١٢ م بمنطقة الوكرة، وهناك أيضا مستشفى دخان، والمستشفى المسمى بالكوبي الذى افتتح عام ٢٠١٢م في منطقة زكريت، وغير ذلك من العيادات والمراكز الصحية في أنحاء الدولة وجميع هذه المستشفيات تعالج المواطنين بالمجان حتى المستشفيات الخاصة بعد صدور القرار الخاص بالتأمين الصحي، وقد وصل عدد المستشفيات إلى ٩، وهذه المستشفيات تفي باحتياجات المواطنين والمقيمين(٧)، وقد أكد

تقرير التنمية البشرية لدولة قطر لسنة٢٠٠٦ في مجال بناء المجتمع الحديث المتوازن أن دولة قطر تخطط في المجال الصحي لحياة طويلة خالية من الأمراض (٨)، وتكشف لنا بيانات الجدول رقم (١٥) الخدمات الصحية قبل وبعد المشروعات .

الجدول رقم (١٤) يبين الخدمات الصحية قبل وبعد إقامة المشروعات

الفئات	قبل إقامة المشروعات		بعد إقامة المشروعات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
موجوده ولكن غير كافية	508	64.0	91	8.7
توافر الخدمات الصحية	165	20.8	308	29.5
موجودة بكفاءة عالية	28	3.5	342	32.7
توفر المستشفيات الخاصة	43	5.4	291	27.8
لا يوجد	50	6.3	8	0.8
	0	0	5	0.5
المجموع	794	100.0	1045	100.0

تشير معطيات الجدول رقم (١٥) إلى الخدمات الصحية قبل وبعد المشاريع حيث نجد أن الغالبية أجابت بأنها كانت موجودة ولكن غير كافية حيث بلغت نسبة هؤلاء ٦٤.٠٪، والذين قالوا بتوافر الخدمات الصحية بلغت نسبتهم ٢٠.٨٪، والذين قالوا بأن الخدمات الصحية موجودة بكفاءة عالية بلغت نسبتهم ٣.٥٪، وبلغت نسبة الذين قالوا

بتوفر المستشفيات الخاصة ٥.٤٪، أما الذين قالوا لا يوجد خدمات صحية نهائيا فقد بلغت نسبتهم ٦.٣٪، و تكشف لنا بيانات الجدول أيضا أن هناك تغير واضح في توفر الخدمات الصحية، فنسبة الذين أجابوا بأنها متوفرة ولكن غير كافية بلغت ٨.٧٪، بينما كانت قبل المشاريع ٦٤.٠٪ ونلاحظ الفرق الكبير في النسب وهذا يعود إلى تطور ونمو الخدمات الصحية في دولة قطر، التي تعتبر في عداد الدول المتقدمة جدا في تقديم الرعاية الصحية لكل المواطنين والمقيمين الذين يعيشون على أرضها، وأيضا نجد نسبة الذين قالوا بتوافر الخدمات الصحية بلغت ٢٩.٥٪، بينما كانت قبل المشاريع ٢٠.٨٪، ونلاحظ الفرق الكبير في النسبة في فئة موجودة بكفاءة عالية قبل المشاريع وبعدها حيث بلغت بعد المشاريع ٣٢.٧٪، بينما قبل المشاريع بلغت ٣.٥٪، وأيضا ينطبق نفس التحليل على توفر المستشفيات الخاصة حيث نجد نسبة الذين قالوا بتوفرها بعد المشاريع ٢٧.٨٪، بينما كانت النسبة قبل المشاريع التنموية ٥.٤٪، أما الذين أجابوا بعدم توفر الخدمات الصحية فبلغت نسبتهم ٠.٨٪ بينما كانت النسبة قبل المشاريع ٦.٣٪، إذن التغير الذي حصل في الإجابات قبل المشاريع وبعدها يعود للتطور والنمو في مجال الرعاية الصحية في دولة قطر، فمن المعروف حاليًا أن مؤسسة الرعاية الصحية الأولية تعمل بشكل دؤوب من خلال (٢١) مركزًا للرعاية الصحية الأولية مقسمة على ثلاث مناطق هي؛ المنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشمالية، من بينها ثلاثة عشر مركزًا تقع في الدوحة، بينما تأتي بقية المراكز في المناطق المأهولة بالسكان على الساحل وفي الداخل، لتقدم مجموعة من الخدمات الصحية التي تعتمد على المكان

واحتياجات كل منطقة من خلال مجموعة من الأهداف التي تتلخص في الحفاظ على صحة السكان ووقايتهم من الأمراض، بالإضافة إلى تشخيص وعلاج المرضى، وتقديم دعم طويل الأمد ومستمر للمرضى وعائلاتهم من الرضع إلى المسنين مرورًا بالأطفال، المراهقين، البالغين، المتزوجين، والأمهات.

وهنالك عدد كبير من المراكز الصحية التي تقدم خدمات متخصصة للمجتمع بهدف تعزيز نموذج الرعاية الذاتي فضلًا عن نمط الحياة الصحي، ونظرًا لأهمية الخدمات الصحية المقدمة من خلال المراكز الصحية وتحقيقا لأهداف الاستراتيجية الوطنية للصحة التي تؤكد على أن الرعاية الصحية الأولية أساسًا للنظام الصحي في الدولة، أصدر مرسوم أميري رقم (١٥)عام ٢٠١٢ بإنشاء مؤسسة الرعاية الصحية الأولية باعتبارها مؤسسة مستقلة ذات ميزانية خاصة ومستقلة(٩) بالإضافة إلى افتتاح مستشفى الخور ٢٠٠٤م مجهز بجميع التجهيزات الطبية ومستشفى الوكرة، كذلك الذى افتتح حديثا عام ٢٠١٢م والعديد من العيادات الطبية في المناطق الساحلية .

٢- الخدمات في المجال التعليمي: (قبل وبعد المشاريع):

استنادًا لما سبق فإن الخدمات التعليمية متوفرة وبالمجان لجميع المواطنين منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي والجدول رقم (١٦) يوضح الخدمات التعليمية في آراء عينة الأفراد قبل وبعد المشاريع التنموية.

الجدول رقم (١٥) يوضح الخدمات التعليمية قبل وبعد المشروعات

	الخدمات التعليمية قبل المشروعات		الخدمات التعليمية بعد المشروعات	
الفئات	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
مدارس حكومية محدودة	610	60.6	102	5.8
مدارس حكومية مستقلة متنوعة	78	7.7	578	33.1
مدارس خاصة أجنبية	85	8.4	464	26.6
جامعة حكومية	210	20.9	197	11.3
جامعات خاصة أجنبية	21	2.1	398	22.8
أخرى	3	0.3	6	0.3
المجموع	1007	100.0	1745	100.0

تكشف لنا بيانات الجدول رقم (١٦) الخدمات التعليمية قبل وبعد المشروعات حيث نجد أن نسبة الذين قالوا بوجود مدارس حكومية محدودة بلغت ٦٠.٦٪، والذين قالوا بوجود مدارس حكومية مستقلة متنوعة بلغت نسبتهم ٧.٧٪، والذين أقروا بوجود مدارس خاصة أجنبية بلغت نسبتهم ٨.٤٪، وبلغت نسبة الذين قالوا بوجود جامعة حكومية بلغت نسبتهم ٢٠.٩٪، وبلغت نسبة الذين قالوا بوجود جامعات خاصة أجنبية ٢.١٪، وفي هذا الجدول لا بد من التنويه إلى أن النسب أخذت من مجموع الإجابات، وليس من مجموع أفراد العينة، لأن السؤال يحتمل أكثر من إجابة.

كما يظهر الجدول توفر الخدمات التعليمية بعد المشروعات حيث نلاحظ أن هناك تغير واضح في توفر الخدمات التعليمية بعد إقامة المشاريع التنموية وهذا ظهر من خلال الإجابات التي أدلى بها أفراد العينة، حيث نجد أن الذين قالوا بوجود مدارس حكومية محدودة بلغت نسبتهم ٥.٨٪، بينما كانت قبل المشاريع ٦٠.٦٪، وهذا يعود إلى أن النظام التعليمي في دولة قطر تغير فكان الاعتماد على المدارس الحكومية إلى أن صدر قرار بتحويل المدارس جميعها إلى مدارس مستقلة مع الإبقاء على بعض المدارس الحكومية المستقلة المتنوعة لفترة زمنية محددة؛ لذلك نجد نسبة الأفراد الذين أجابوا على ذلك بلغت ٣٣.١٪، والذين قالوا بوجود مدارس خاصة أجنبية بلغت نسبتهم ٢٦.٦٪، والذين قالوا بوجود جامعة حكومية بلغت نسبتهم ١١.٣٪، أما وجود الجامعات الخاصة الأجنبية فقد كانت نسبة الذين أقروا بوجودها ٢٢.٨٪، مع العلم بأن معظم هذه الجامعات توجد في مدينة الدوحة ومنطقة الدفنة، الأمر الذي يشير إلى مدى التطور والنمو في المشاريع العمرانية من حيث تخطيط وتجديد البنية التحتية في دولة قطر، وربط مدينة الدوحة بشبكة مواصلات وجسور وشوارع حديثة؛ مما أدى بدوره غلى سهولة الانتقال من أطراف الدولة إلى منتصفها ، الأمر الذى يشير إلى تأثير المشاريع التنموية على الخدمات التعليمية، وهذا يؤكد أيضا ما ذكرناه سابقًا عن تأمين كافة الخدمات التعليمية لكل المواطنين، وهذا الاهتمام وضع دولة قطر في الدرجات الأولى عالميا في توفير الخدمات التعليمية لكل المواطنين من مباني مدرسية، وكتب، ومدرسين، وغير ذلك لجميع المناطق.

٣- الخدمات في المجال الاجتماعي:(قبل وبعد المشروعات)

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية في المناطق الساحلية قبل وبعد المشروعات التنموية فقد كشفت بيانات الجدول رقم (١٧) نوعية الخدمات الموجودة في مناطق البحث قبل وبعد المشروعات كالتالي:

الجدول رقم (١٧) يوضح الخدمات الاجتماعية قبل المشروعات

الخدمات الاجتماعية	الخدمات الاجتماعية قبل المشروعات		الخدمات الاجتماعية بعد المشروعات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
توفر نادي رياضي	178	10.5	406	14.3
وجود نوادي اجتماعية	112	6.6	123	4.3
تعدد المحلات التجارية وتنوعها	165	9.7	399	14.0
توفر نادي ثقافي	74	4.3	128	4.5
وجود أماكن ترفيهية	211	12.4	313	11.0
وجود جمعيات أهلية وخيرية	137	8.0	385	13.5
سوق تجاري محدود	481	28.3	203	7.1
وجود مولات تجارية	134	7.9	417	14.7
أخرى	7	0.4	6	0.2
مطاعم الوجبات السريعة	203	11.9	466	16.4
المجموع	1702	100.0	2846	100.0

نلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن أعلى نسبة في بناء العينة أجابت بوجود سوق تجاري محدود بلغت نحو ٢٨.٣٪، وهذا السوق كما أشارت بعض الحالات بأنه عبارة عن مجموعة محلات تجارية يتوفر فيها الاحتياجات الضرورية لأهالي المنطقة، وكذلك النسبة في تعدد المحلات التجارية وتنوعها، حيث بلغت نحو ٩.٧٪ ، وكذلك أجابت نسبة بلغت نحو ٧.٩٪ بوجود مولات تجارية ، وبلغت النسبة في متغير"وجود أماكن ترفيهيه" بنحو ١٢.٤٪ قبل بداية المشروعات التنموية، وارتفاع النسبة يشير إلى أن هذه المناطق الساحلية كانت تتميز بشواطئ ترفيهية للكثير من المواطنين منذ القديم حيث يسهر العديد منهم على شواطئ البحر في المقاهي (قهاوي الصيادين)، وتخرج العائلات في التنزه على شاطئ البحر والقيام بالرحلات البحرية في الإجازات والعطلات الرسمية، يليها في المرتبة نسبة الذين أجابوا بتوفر نادي رياضي حيث بلغت نحو ١٠.٥٪ من العينة، ويرجع ذلك إلى مدى اهتمام الدولة بتوفير النوادي الرياضية لكل المناطق منذ بداية النمو الحضري في دولة قطر في الخمسينات من القرن العشرين، يليها نسبة الذين أجابوا بوجود نوادي اجتماعية حيث بلغت نحو ٦.٦٪، والذين أجابوا بتوفر نادي ثقافي بلغت نسبتهم ٤.٣٪،، والبعض أجاب بوجود جمعيات أهلية وخيرية وبلغت نسبة هؤلاء ٨.٠٪، أما الذين قالوا بوجود مطاعم وجبات سريعة فقد بلغت نسبتهم ١١.٩٪، وفي هذا الجدول لا بد من التنويه إلى أن النسب أخذت من مجموع الإجابات وليس من مجموع أفراد العينة لأن السؤال يحتمل أكثر من إجابة.

ويظهر الجدول أيضا أن الخدمات الاجتماعية قد تطورت بعد إقامة المشاريع التنموية الحكومية والخاصة، حيث نجد أن نسب الإجابات عند أفراد العينة تباينت بشكل واضح عن النسب التي وردت في الجدول السابق الذي يتحدث عن توفر الخدمات الاجتماعية قبل المشاريع، فنلاحظ ارتفاع الإجابات في متغير عدد النوادي الرياضية بعد المشاريع التنموية بنحو ١٤.٣٪، بعد أن كانت ١٠,٥، ويرجع ذلك إلى النمو السكاني والعمراني واهتمام الدولة بتوفير المشاريع الرياضية في جميع مناطقها، ونلاحظ أيضا انخفاض نسبة النوادي الاجتماعية في هذه المناطق، حيث بلغت نحو ٤.٣٪ بعد أن كانت ٦،٦٪ قبل المشاريع، وانخفاض النسبة لا يعنى عدم الاهتمام بها بعد المشاريع، ولكن صممت المشاريع الرياضية الحديثة بحيث خصصت فيها أماكن تقوم بدور النوادي الاجتماعية والثقافية ، من الملاحظ أيضا في بيانات الجدول رقم (١٧) انخفاض النسبة في وجود أسواق محدودة في المناطق الساحلية بعد المشاريع بنحو ٧,١٪ بعد أن كانت نسبتهم قبل المشاريع بنحو ٢٨.٣٪ الأمر الذى يشير إلى توفر المحلات والمولات التجارية الحديثة في المناطق الساحلية حيث ارتفعت نسبة وجود تنوع في المحلات التجارية الحديثة إلى نحو١٤.٠٪، ووجود مولات تجارية بعد المشاريع بنحو١٤.٧٪، أما بالنسبة للذين أجابوا بوجود أماكن للترفيه فمن الملاحظ عدم وجود اختلاف في نسبة الإجابات تقريبا، حيث كانت ١٢.٤٪ قبل المشروعات ونحو ١١.٠٪ بعد المشاريع الأمر الذي يشير إلى وجود أماكن سياحية من مولات وشاليهات ومنتجعات ومطاعم ودور سينما للصغار والكبار في منطقة اللؤلؤة وكتارا، وفي المولات التجارية، ومدينة

ألعاب ترفيهية على الساحل الغربي لمدينة الدوحة، وكذلك العديد من أماكن للألعاب والتزلج للأطفال والشباب في المولات التجارية في معظم المناطق الساحلية في قطر (يستثنى منها منطقة زكريت، والزبارة، والظعاين حيث لوحظ ميدانيا افتقار هذه المناطق إلى وجود المولات التجارية؛ وربما يرجع ذلك لقلة السكان بها)، كذلك لم تختلف النسبة في متغير "يوفر نادى ثقافي " حيث كانت النسبة ٤.٣٪ قبل المشروعات وبعدها بنحو ٤.٥٪ ويرجع ذلك لما ذكرناه سابقاً من توفر مثل هذه الخدمات في النوادي الرياضية الحديثة التي صممت لتفي بالجانب الرياضي والثقافي والاجتماعي، ونلاحظ أيضا ارتفاع النسبة في متغير "وجود مطاعم وجبات سريعة"، حيث بلغت نسبتهم نحو١٦.٤٪، بعد أن كانت قبل المشاريع ١١.٩٪، وارتفاع نسبة وجود مطاعم وجبات سريعة يشير إلى تواجد مثل هذه المطاعم في الأماكن السياحية، على سبيل المثال في كتارا واللؤلؤة والشاليهات السياحية في منطقة مسيعيد وغيرها من الأماكن المطلة على السواحل، وفي المولات التجارية حيث الإقبال عليها من قبل العائلات أو الشباب في جميع مناطق الدولة، وذكرت معظم أفراد عينة دراسة الحالة بأن هناك سلبيات لكثرة مطاعم الوجبات السريعة، حيث يفضلها الأطفال والمراهقين على طعام المنزل، وذكرت بعض الحالات أن أحد أبنائها يفضل وجبات الغداء والعشاء من هذه المطاعم ويرفض طعام المطبوخ في المنزل، كذلك ارتفعت النسبة في متغير "وجود جمعيات أهلية وخيرية " بعد المشاريع حيث بلغت نحو ١٣.٥٪ بعد أن كانت نحو ٨٪ وارتفاع النسبة بعد المشاريع يشير إلى ارتفاع الوعي الاجتماعي والديني بالدور الذي تقوم به هذه الجمعيات

من رعاية الأسر الفقيرة والأيتام وفي نشر الوعي الديني الثقافي من خلال المحاضرات والندوات والدورات الدينية والثقافية والمساعدات الاجتماعية .

الجدول رقم (١٨) التغيرات التي حدثت في محيط الأسرة (بعد المشروعات)

التغيرات التي حدثت في حياة الأسرة القطرية بعد إقامة المشروعات	التكرار	النسبة المئوية
تغير أسلوب المعيشة داخل الأسرة	161	23.7
تغلغل الثقافة الغربية	64	9.4
ضعف الوازع الديني	32	4.7
زيادة النزعة الاستهلاكية	73	10.7
ضعف العلاقات الأسرية	110	16.2
تغير النمط التقليدي لأسلوب المعيشة الأسري اليومي	41	6.0
ضعف علاقات الجيرة	52	7.6
ارتفاع المستوى المعيشي	87	12.8
التفكك الأسري	19	2.8
خروج المرأة العاملة في المؤسسات الحكومية والخاصة	36	5.3
غير مبين	5	.7
المجموع	680	100.0

يبين الجدول رقم (١٨) التغيرات التي حدثت في حياة الأسر القطرية بعد إقامة المشروعات التنموية في المنطقة، حيث نجد أن ٢٣.٧٪ من أفراد العينة قالوا بأن هناك تغير في" أسلوب المعيشة داخل الأسرة "وهي النسبة الأعلى بين باقي النسب، ولا نستطيع القول بأن التغير في أسلوب المعيشة يرتبط ذلك بحجم المشاريع التي جرت وتجري في هذه المناطق فقط، حيث لا بد من الإشارة إلى أن هذا التغير في أسلوب

المعيشة داخل الأسرة القطرية بسبب تغير أسلوب نمط المعيشة في المجتمع ككل، نلاحظ ايضا من خلال بيانات الجدول أن نسبة بلغت نحو ٦٪ في بناء العينة ذكرت بأن النمط التقليدي لأسلوب المعيشة الأسري اليومي قد تغير، كما ذكرت معظم الحالات في دراسة الحالة بأن أسلوب المعيشة تغير بسبب نمط الحياة الحديثة فمعظم الحالات ذكرت أن المسؤول الأول عن تغير أسلوب المعيشة هي الدولة التي أحدثت تغييرات في دوام الموظفين والمدرسين والطلاب، فأصبح الموظف والطالب لا يصل إلى المنزل إلا في الساعة الثالثة مساءً، وأحيانا يتأخر الوالدين بسبب العمل إلى ساعة متأخرة من النهار والأبناء والاطفال يمكثون مع الخدم في المنزل، وفي أيام فصل الشتاء بحيث تكون الأيام قصيرة بحيث يكون الحضور إلى المنزل من العمل مع غروب الشمس خاصة مع زحمة المواصلات، وبالتالي أثر ذلك على أسلوب المعيشة في المسكن، فلم يعد هناك التزام بمواعيد الطعام أو التجمع حوله، وهذا ما أكدته معظم الحالات بقولها "لا نجتمع حول الطعام إلا في الإجازات "،بالإضافة إلى أسباب أخرى سيأتي ذكرها لاحقًا في المتغيرات الأخرى يليها في المرتبة الثانية نسبة الذين أجابوا بأن التغير يكمن في متغير "ضعف العلاقات الأسرية "حيث بلغت النسبة نحو ١٦.٢٪، الأمر الذى يشير إلى تأثير العولمة الثقافية والانفتاح على وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيره على ضعف العلاقات الأسرية، وكذلك التغير في أسلوب الحياة اليومية، فالأسرة القطرية قديمًا في مناطق البحث كانت تعيش على نمط الأسرة الممتدة كما ذكرنا سابقا، حيث يرى الفرد فيها علاقة إلزامية وأبدية إلى حد كبير، فهي المسؤولة عن حياة أفرادها من الميلاد حتى الممات .

وتشير الكثير من الدراسات والبحوث (١٠) إلى أن ظاهرة ضعف العلاقات الأسرية أصبحت ظاهرة عصرية تزامنت مع المتغيرات الجديدة التي تعرضت لها المجتمعات المعاصرة وأثرت بالتالي على نواحي الحياة العامة فيها، ومن بين هذه المتغيرات دخول وسائل الاتصال والترفيه الحديثة من تلفاز، وفيديو، وكمبيوتر، وأجهزة اتصال من جوالات وغيرها إلى داخل كل بيت، بل أصبحت في مجتمعنا في متناول الطفل والمراهق والراشد، وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى ضعف الترابط الأسرى نظرا لاستحواذها على كثير من الأوقات بما فيها الوقت الخاص للقاءات الأسرية والزيارات الاجتماعية، كما أدى إلى انشغال أفراد الأسرة عن بعضهم، وقلة الحوار خاصة بعد انتشار مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي يؤدى إلى الحيلولة بين الأفراد وبين تحقيق الجو الأسري الذى يهيئ لأفراده التكيف والتفاهم والارتباط ببعض .

والتغير الذي احتل المرتبة الثالثة في الجدول السابق" هو ارتفاع المستوى المعيشي "حيث بلغت نسبته ١٢.٨٪، وارتفاع الأسعار في دولة قطر أصبحت مشكلة تحتاج إلى حلول، فالتضخم في إيجار المحلات، وارتفاع أسعار الأراضي، وارتفاع دخل الفرد القطري أدى إلى تضخم في ارتفاع المستوى المعيشي، وأصبح التاجر المقيم يصنف المشترون القطري يرفع السعر عليه، والمقيم يباع له بسعر خاص، هذا ما أكدته نتائج دراسة الحالة، وليس هناك تحديد للأسعار، وقد أشارت الحالات أيضا إلى عدم الالتزام بتحديد الأسعار من قبل أصحاب المحلات، كما ذكرت بعض الحالات بأنه على الرغم من أنها موظفة وزوجها موظف إلا أن رواتبهم لا تكاد تكفيهم آخر الشهر لارتفاع المستوى المعيشي وغلاء الأسعار بشكل يومي في جميع ملتزمات الأسرة .

ويأتي متغير "زيادة النزعة الاستهلاكية" في المرتبة الرابعة في بيانات الجدول السابق حيث بلغت نسبته نحو ١٠.٧٪، وهذا ما أكدته أيضا نتائج المقابلات الفردية مع الأسر، فمع ازدياد المشروعات التنموية التجارية من مولات ومحلات تجارية عالمية وارتفاع مستوى الدخل الاقتصادي، يصبح هناك نوعا من التمايز الاجتماعي والمباهاة في اقتناء الكماليات خاصة مع انتشار المولات التجارية، وقد أشار عالم الاجتماع "ماكس فيبر " أثناء مناقشته لفكرة "الجماعة ذات المركز" التي تتقاسم أسلوب حياة واحد، إلى أن هذا الأسلوب يضم معايير مستندة على أنماط الاستهلاك بدلًا من مجرد ملكية العقارات والدخل، حيث يؤكد أن قرارات الأفراد الاستهلاكية تتأثر بالتزاماتهم الاجتماعية ،والطبقة التي ينتمون إليها، والأعراف الاجتماعية داخل تلك الطبقة، والعلاقات التي تربطهم بالآخرين (١١)

بعد ذلك يليها في النسبة متغير "تغلغل الثقافة الغربية "بنحو ٩.٤٪، الأمر الذي يشير إلى ما ذكرناه سابقا من تأثير العولمة الثقافية على الثقافة المحلية من خلال وسائل الإعلام، وأجهزة الاتصالات الحديثة، وكذلك المسلسلات الأجنبية (التركية والمكسيكية) التي تبثها القنوات الفضائية بالإضافة إلى الأفلام الأمريكية والانجليزية، وكذلك انتشار المولات التجارية التي تعرض كل ما هو غربي من بضائع ومطاعم وملبوسات وغيرها

وقد أشارت نسبة من بناء العينة بلغت نحو ٧.٦٪ إلى وجود ضعف في علاقات الجيرة "وهذا ما يشير إليه الواقع الاجتماعي، رغم أن بعض المناطق الساحلية بعيدة عن العاصمة، وأسلوب الحياة في هذه المناطق شبه تقليدي، بالإضافة إلى أن القيم

الدينية والثقافية توصي بحسن معاملة الجار لحديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه" (رواه أبو داوود و البخاري ومسلم) كما أن ثقافتنا تزخر بالأمثال الشعبية التي تعكس أهمية الجار ومكانته مثل "النبي وصى على سابع جار"، ويرجع السبب في ذلك – كما ذكرنا سابقًا– إلى التغير في نمط أسلوب الحياة، فقد أدى خروج المرأة للعمل، وتغير نظام دوام الموظفين والطلاب إلى ساعات متأخرة، بالإضافة إلى تغير نمط شكل المسكن الحديث، والتطور التكنولوجي السريع، وظهور وسائل التواصل الحديثة من جوالات وغيرها وتوفر الإنترنت .....إلخ من التغيرات التي حدثت في حياة الأسرة القطرية، أدت إلى ضعف العلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة بشكل عام .

وأجابت نسبة بلغت نحو ٥.٣٪ أن من التغيرات التي حدثت في محيط الاسرة القطرية بعد المشروعات "خروج المرأة القطرية للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة" بعد أن كان مجال عملها يقتصر على مهنة الطب والتمريض، وتعليم البنات في المدارس، حيث ترتب على التغيرات التي حدثت بعد تطور المشاريع التنموية في جميع مؤسسات الدولة أن توسع مجال مساهمة مشاركة المرأة القطرية اقتصاديا، فإذا كانت القطريات النشطات اقتصاديا قد احتفظن بتوزيعهن عبر المهن خاصة بين المشرعين، وموظفي الإدارة العليا والمديرين والفنيين والاختصاصيين، وتشير دراسة اللجنة الدائمة للسكان إلى أن المعدل العام لتركيبة القطريات النشطات اقتصاديا بين عام ٢٠٠٤– ٢٠١٠ بلغ نحو ٩,١٨٪ و ١٣,٢٢٪ بين الفنيين والاختصاصيين والمساعدين، في حين سجل تواجدهن في مهن الكتبة معدل سنوي خلال الفترة نفسها نحو ٩,٥٧٪، وأشارت

الدراسة إلى أن هذه التحولات تشهد على توسع إسهامات المرأة القطرية، وتعدد مجالات إسهاماتها، وأن هذا التوسع شمل المهن الفنية أكثر من غيرها، وأرجعت الدراسة ذلك إلى ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للقطريات في السنوات الأخيرة وتنوعه (١٢).

الجدول رقم (١٩) يوضح أثر المشروعات التنموية على البيئة الساحلية على المنطقة

أثر المشروعات التنموية على البيئة الساحلية	التكرار	النسبة المئوية
إيجابي	**97**	**14.3**
سلبي	**154**	**22.6**
سلبي وإيجابي في آن واحد	**427**	**62.8**
غير مبين	**2**	**.3**
المجموع	**680**	**100.0**

الجدول رقم (١٩) يبين أثر المشروعات التنموية على البيئة الساحلية في مناطق أفراد العينة، حيث نجد أن ١٤.٣٪ في بناء العينة أجابوا بأن التأثير إيجابي، بينما، ٢٢.٦٪ أجابوا بأن التأثير سلبي، و٦٢.٨٪ أجابوا بأن التأثير سلبي وإيجابي في آن واحد، وهذه النتيجة الكمية أكدتها الدراسة الكيفية التي تمت من خلال مقابلة عدد من الحالات بشكل فردي ومفتوح حيث أكدت غالبية الحالات بأن الأثر الاقتصادي إيجابي من حيث ازدهار المنطقة، وعمرانها، وتجميلها، لكن الأثر الاجتماعي سلبي، فهذه المشاريع أثرت على العادات والتقاليد، وأيضا على الأخلاق والقيم عند الناس، حيث طغت المادة على معظم تصرفات الأفراد وعلى سلوكياتهم وعلى التماسك الأسري والاجتماعي، فبعض الحالات ذكرت أن أسلوب الحياة تغير كثيرًا عن ذي قبل، بحيث

أثر ذلك على نوعية العلاقات الأسرية والعائلية وعلاقات الجيرة حتى أصبح الناس في الأعياد تبارك لبعضها البعض عن طريق الجوال، وحتى أن البعض أكد أن هذا يحصل بين الأخوة أحيانًا.

الجدول رقم (٢٠) يوضح التأثير الإيجابي للمشروعات التنموية والساحلية

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
تنمية وتحضر المنطقة	247	11.7
زيادة الدخل الاقتصادي للسكان	227	10.7
توفير المدارس الأجنبية	120	5.7
زيادة الخدمات والمرافق الصحية	247	11.7
توفير فرص عمل لشباب المنطقة	282	13.3
تخطيط وتجميل المنطقة	187	8.8
دخول نمط العمارة الحديثة بالمنطقة	224	10.6
زيادة العمران بالمنطقة	281	13.3
زيادة المباني المدرسية	142	6.7
توفير الوسائل الترفيهية	156	7.4
أخرى	6	0.3
المجموع	2119	100.0

تكشف لنا بيانات الجدول رقم (٢٠) التأثير الإيجابي للمشروعات التنموية والساحلية، حيث نجد أن نسبة ١٣.٣٪ أجابوا بأن المشروعات توفر فرص العمل للشباب في المنطقة وأيضا زيادة العمران بالمنطقة، ونسبة ١١.٧٪ أجابوا بأن المشاريع تؤدي

إلى تنمية وتحضر المنطقة وأيضا زيادة الخدمات والمرافق الصحية، ونسبة ١٠.٧٪و١٠.٦٪ أجابوا بأن المشاريع تؤدي إلى زيادة الدخل الاقتصادي للسكان ودخول نمط العمارة الحديثة بالمنطقة، و٨.٨٪ أجابوا بأن المشاريع تؤثر في تخطيط وتجميل المنطقة، و٧.٤٪ أقروا بأن المشاريع التنموية تؤدي إلى توفير الوسائل الترفيهية للناس، ونسبة ٦.٧٪ أجابوا بأن المشاريع تزيد المباني المدرسية في المنطقة، و٥.٧٪ أجابوا بأن المشاريع التنموية تؤدي إلى توفير المدارس الأجنبية في المنطقة، أيضا نستطيع القول بأن بعض الحالات التي أجرينا معها المقابلة الكيفية أكدت هذه الإيجابيات للمشاريع التنموية الحديثة وأثرها على المنطقة، ونعطي مثالًا على ذلك توفير المدارس الوطنية والأجنبية وتوفير الوسائل الترفيهية وزيادة الخدمات والمرافق الصحية وتوفير المياه والكهرباء .....إلخ من هذه الفوائد الإيجابية للمشاريع التنموية التي تقيمها الدولة، وفي هذا الجدول لا بد من التنويه إلى أن النسب أخذت من مجموع الإجابات وليس من مجموع أفراد العينة لأن السؤال يحتمل أكثر من إجابة.

٤- الخدمات في المجال الاقتصادي:

وفيما يتعلق بالخدمات الاقتصادية في المناطق الساحلية فسنتعرف عليها من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (٢١) يوضح أهمية الأسماك في النظام الغذائي المعتاد للأسرة القطرية في المناطق الساحلية

أهمية الأسماك في النظام الغذائي	التكرار	النسبة المئوية
هام جدا	333	49.0
هام إلى حد ما	319	46.9
ليس هام على الإطلاق	25	3.7
غير مبين	3	.4
المجموع	680	100.0

الجدول رقم (٢١) يوضح مدى اعتبار الفرد وعائلته بأن الأسماك جزء هام من النظام الغذائي المعتاد للأسرة، حيث نجد أن الذين أجابوا بأنه هام جدا بلغت نسبتهم ٤٩.٠٪، والذين أجابوا بأنه هام إلى حد ما بلغت نسبتهم ٤٦.٩٪، وفقط ٣.٧٪ من أفراد العينة أجابوا بأن الأسماك ليست جزءًا هامًا من النظام الغذائي المعتاد والخاص بالأسرة، وفي دراسة الحالة وجدنا أن الغالبية يؤكدون على أهمية الأسماك في نظامهم الغذائي، و لكن البعض أشتكى من ارتفاع أسعارها، البعض أجاب بأنه يضطر للذهاب للدوحة أو الخور لكي يشتري بعض السمك علما بأن الأسماك كانت متوفرة على شاطئهم في منطقة سميسمة مثلًا وبكثرة.

الجدول رقم (٢٢) يوضح رأى أفراد العينة في أن الإمداد ببعض من تلك الأنواع من الأسماك في الأسواق قد بدأ في الانخفاض في السنوات القليلة الماضية

الآراء	التكرار	النسبة المئوية
نعم	239	35.1
لا	253	37.2
لست متأكدًا	188	27.6
المجموع	680	100.0

تكشف لنا معطيات جدول رقم (٢٢) اعتقاد أفراد العينة بأن الإمداد ببعض الأنواع من الأسماك في الأسواق قد بدأ في الانخفاض في السنوات القليلة الماضية، نلاحظ أن الذين أجابوا بنعم بلغت نسبتهم ٣٥.١٪، وهي نسبة عالية وخاصة أن دولة قطر دولة تطل على الخليج العربي من ثلاثة اتجاهات، وأيضا تستورد كل أنواع الأسماك تقريبا لكن قلة الإمداد لا يعود فقط لقلة الصيد والاستيراد، وإنما بسبب الزيادة السكانية الكبيرة جدا التي حصلت في السنوات العشر الأخيرة، حيث كان عدد السكان في عام ٢٠٠٦ ما يقارب (٦٥٠٠٠٠) ألف نسمة بينما الآن يقارب عدد السكان (٢٥٠٠٠٠٠) ألف نسمة وهذه الزيادة تحتاج إلى كميات ضخمة من الأسماك حتى تغطي حاجة السوق والاستهلاك، أما الذين أجابوا بأن الإمداد السمكي للسوق لم ينخفض فقد بلغت نسبتهم نحو ٣٧.٢٪، والذين غير متأكدين بأن الإمداد السمكي للأسواق قل أم لا فقد بلغت نسبتهم نحو ٢٧.٦٪. أما فيما يتعلق بأسباب انخفاض الأسماك فيتضح لنا من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣) يوضح السبب وراء انخفاض الأسماك من الأسواق

أسباب انخفاض الأسماك من الأسواق	التكرار	النسبة المئوية
المخزون السمكي أقل مما كان	121	17.8
جهود الصيد ليست كافية	57	8.4
اللوائح والقوانين تقيد كمية المصيد	56	8.2
أسباب أخرى	5	.7
لا ينطبق	441	64.9

الجدول رقم (٢٣) يكشف أسباب انخفاض الإمداد السمكي عند الأفراد الذين أجابوا بنعم في الجدول السابق، حيث نجد أن نسبة ١٧.٨٪ أجابوا بأن السبب هو المخزون السمكي أقل مما كان، والبعض أجاب بأن جهود الصيد ليست كافية وبلغت نسبة هؤلاء ٨.٤٪، وبنسبة أقل بقليل من النسبة السابقة أجابوا بأن اللوائح والقوانين تقيد كمية المصيد، وبلغت نسبة هؤلاء ٨.٢٪، كما أظهرت دراسة الحالة هذه الأسباب وأسباب أخرى منها : عزوف القطريين عن ممارسة صيد الأسماك بشكل ملفت للنظر وذلك لانشغالهم بمشاريع إنتاجية أخرى تدر عليهم الأرباح أكثر من صيد السمك مثل، العمل الوظيفي، والعمل في قطاع البناء والتشييد والبنوك، والمصارف، والتجارة والمشاريع الصناعية ...إلخ من الأعمال التي جعلت الناس يبتعدون عن ممارسة صيد السمك، كما أشار البعض منهم إلى أن بعض الأسر القطرية يملكون سفن لصيد الأسماك ولديهم عمال من العمالة الآسيوية يقومون بعمليات الصيد والبيع في السوق، كما ذكرت بعض الحالات أن سبب انخفاض المخزون السمكي هو تلوث مياه الخليج بآثار النفط منذ حرب الخليج، وكذلك تلوث شواطئ الخليج بمخلفات ناقلات النفط في مسيعيد، حيث يتم تصريف مياه ناقلات النفط التي ملأتها من بلد التوصيل بعد إخراج النفط الخام منها وملؤها بالماء وتصريفه في شواطئ الخليج مما يؤثر على الثروة السمكية (كما أشارت دراسة الحالة في مدينة مسيعيد).

٥- الخدمات الترفيهية في المناطق الساحلية:

وعند سؤال أفراد العينة عن الأنشطة الترفيهية المفضلة في المناطق الساحلية تباينت إجاباتهم كما توضحها الاستجابات في الجدول رقم (٢٤) كالتالي:

تكشف بيانات الجدول رقم (٢٤) الأنشطة الترفيهية الأكثر تفضيلًا بين القطريين التسوق في استجابة "مراكز التسوق العصرية المولات،" حيث نجد أن نسبة ٥٨.٢٪ أعطوا رقم (١) لهذا النشاط، ويعني الأكثر أهمية بالنسبة للقطرين، والدرجة الثانية من التفضيل أخذت نسبة ١٢.١٪، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بلغت النسبة ٨.٨٪، وفي المرتبة الرابعة كانت النسبة ٤.٦٪؟، وفي المرتبة الخامسة أي الأقل أهمية بلغت النسبة أيضا كسابقتها ٤.٦٪،أما نسبة غير مبين فهي مرتفعة حيث بلغت ١١.٨٪ وقد يكون سبب ذلك هو أن هناك بعض الأفراد لا يذهبون للتسوق في المولات أو عدم قدرتهم على تحديد درجة الأهمية لذلك لم يجيبوا على السؤال.

يكشف الجدول رقم (٢٤) بيانات المتغير "التسوق في الأسواق التقليدية مثل سوق واقف" نجد أن نسبة ١١.٨٪ حصلت على رقم (١) لهذا النشاط ويعني الأكثر أهمية بالنسبة للقطرين، والدرجة الثانية من التفضيل أخذت نسبة ٢٧.٢٪، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بلغت النسبة ١٦.٦٪، وفي المرتبة الرابعة كانت النسبة ١٥.٣٪، وفي المرتبة الخامسة أي الأقل أهمية بلغت النسبة ٩.٩٪، أما نسبة غير مبين فهي مرتفعة بشكل ملحوظ حيث بلغت ١٩.٣٪ وقد يكون سبب ذلك هو أن هناك بعض الأفراد لا يذهبون للتسوق في الأسواق التقليدية مثل سوق واقف بسبب الازدحام ووجود أجانب .....إلخ من الأسباب التي تمنع بعض الأفراد الذهاب لمثل هذه الأماكن، أو عدم قدرتهم على تحديد درجة الأهمية لذلك لم يجيبوا على السؤال.

الجدول رقم (٢٤) الأنشطة الترفيهية الأكثر تفضيلًا بين القطريين

الفئات	التسوق في مراكز التسوق العصرية		التسوق في الأسواق التقليدية سوق واقف		زيارة المنتزهات		التمتع بالشواطئ	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أكثر أهمية	396	58.2	80	11.8	94	13.8	47	6.9
2	82	12.1	185	27.2	103	15.1	76	11.2
3	60	8.8	113	16.6	113	16.6	103	15.1
4	31	4.6	104	15.3	65	9.6	161	23.7
أقل أهمية	31	4.6	67	9.9	81	11.9	66	9.7
غير مبين	80	11.8	131	19.3	224	32.9	227	33.4
المجموع	680	100.0	680	100.0	680	100.0	680	100.0

يبين الجدول أيضا أن من الأنشطة الترفيهية الأكثر تفضيلًا بين القطريين زيارة المتنزهات، حيث أن نسبة ١٣.٨٪ حصلت على رقم (١) لهذا النشاط، ويعني الأكثر أهمية بالنسبة للقطريين، والدرجة الثانية من التفضيل أخذت نسبة ١٥.١٪، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بلغت النسبة ١٦.٦٪، وفي المرتبة الرابعة كانت النسبة ٩.٦٪، وفي المرتبة الخامسة أي الأقل أهمية بلغت النسبة ١١.٩٪، أما نسبة غير مبين فهي

مرتفعة جدًا حيث بلغت ٣٢.٩٪، وقد يكون سبب ذلك هو أن هناك بعض الأفراد لا يذهبون للمتنزهات بسبب الازدحام ووجود أجانب، وأيضا الحر الشديد أحيانا.....إلخ من الأسباب التي تمنع بعض الأفراد الذهاب لمثل هذه المتنزهات، أو عدم قدرتهم على تحديد درجة الأهمية لذلك لم يجيبوا على السؤال، كما ظهر أيضا أن من الأنشطة الترفيهية الأكثر تفضيلًا بين القطريين التمتع بالشواطئ حيث أن نسبة ٦.٩٪حصل عليها الرقم (١) لهذا النشاط، ويعني الأكثر أهمية بالنسبة للقطرين، والدرجة الثانية من التفضيل أخذت نسبة ١١.٢٪، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بلغت النسبة ١٥.١٪، وفي المرتبة الرابعة كانت النسبة ٢٣.٧٪، وفي المرتبة الخامسة أي الأقل أهمية بلغت النسبة ٩.٧٪، أما نسبة غير مبين فهي مرتفعة جدًا حيث بلغت ٣٣.٤٪ وقد يكون سبب ذلك هو أن هناك بعض الأفراد لا يذهبون للتمتع بالشواطئ بسبب الازدحام، ووجود أجانب وأيضا الحر الشديد أحيانًا، والبعض من الأجانب لا يتقيد باللباس المحتشم..... إلخ من الأسباب التي تمنع بعض الأفراد الذهاب لمثل هذه المتنزهات، أو عدم قدرتهم على تحديد درجة الأهمية لذلك لم يجيبوا على السؤال.

الجدول رقم (٢٥) يوضح رأى أفراد العينة في الخدمات التي تقدمها الدولة للمخيمات

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أكثر من كافية	116	17.1
تكاد تكفي	393	57.8
ليست كافية	163	24.0
غير مبين	8	1.2
المجموع	680	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (٢٥) اعتقاد القطريين بمدى كفاية الخدمات التي تقدمها الدولة لهذه المخيمات، حيث نجد أن ١٧.١٪ أجابوا بأنها أكثر من كافية،

و٥٧.٨٪ قالوا بأنها بالكاد تكفي، و٢٤.٠٪ قالوا بأنها غير كافية، وبشكل عام نلاحظ من خلال النظر إلى نسبة الفئة الأولى والثانية نستطيع القول بأن الخدمات التي تقدمها الدولة للمخيمات كافية.

الجدول رقم (٢٦) يوضح أنواع الخدمات الجديدة التي يعتقد أفراد العينة أن الدولة يجب إن توفرها لمحبي التخييم

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الإضاءة	201	29.6
الحمامات	240	35.3
تجهيزات الشواء	125	18.4
الخيام	77	11.3
أخرى	13	1.9
غير مبين	24	3.5

يبين الجدول رقم (٢٦) رأي أفراد العينة بأنواع الخدمات التي يجب أن توفرها الدولة للمخيمات، حيث نجد أن نسبة ٢٩.٦٥٪ أجابوا بأن على الدولة تأمين الإضاءة، و٣٥.٣٪ تأمين الحمامات، و١٨.٤٪ طالبوا بتأمين تجهيزات الشواء، و١١.٣٪ تأمين الخيام، وقد يكون تأمين مثل هذه الخدمات عاملًا مساعدًا على راحة المواطنين، وأيضا التقليل من المخاطر التي ترافق عملية التخييم أحيانا، فالمناطق الساحلية يقصدها الكثير للتخييم خاصة في مناطق الشمال وسميسمه، وزكريت والوكرة وسيلين وغيرها، والمخيمات في هذه المناطق في فصل الشتاء والربيع تخدم السياحة في قطر لجمال المناطق الساحلية ولطبيعتها الخلابة ولقلاعها التاريخية.

الجدول (٢٧) يوضح اعتقاد أفراد العينة في وجود متنزهات وطنية كافيه للترفيه في قطر

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	100	14.7
إلى حد ما	414	60.9
لا	101	14.9
غير مبين	65	9.6
المجموع	680	100.0

يبين الجدول رقم (٢٧) رأي أفراد العينة في كفاية المتنزهات الوطنية في قطر، حيث نجد أن الذين أجابوا بنعم بلغت نسبتهم ١٤.٧٪، والذين أجابوا بأنها كافية للترفيه بلغت نسبتهم ٦٠.٩٪، والذين أجابوا بلا بلغت نسبتهم ١٤.٩٪، أما الذين لم يجيبوا على السؤال فبلغت نسبتهم ٩.٦٪، وهي نسبة ضئيلة في بناء العينة، ربما هم من ربات البيوت كبار السن اللاتي لا يرتادون المتنزهات.

وقد يكون هذه النسبة هو عدم معرفة المتنزهات المتوفرة في الدولة إضافة لعدم الاهتمام هذه المتنزهات لكن بشكل عام نجد أن الدولة توفر متنزهات كافية للترفيه في قطر، وهذا ما يشير إليه الواقع من اهتمام الدولة في جميع المناطق تقريبًا بتوفير المتنزهات للترفيه وتوفر أيضا فيها ألعاب للأطفال بالمجان، كذلك يوجد بها مطاعم سريعة للوجبات وللكوفي شوب.

الجدول رقم (٢٨) يوضح رأى أفراد العينة في مدى كفاية الشواطئ الساحلية في قطر للاستخدام الترفيهي

كفاية الشواطئ	التكرار	النسبة المئوية
نعم	89	13.1
إلى حد ما	444	65.3
لا	117	17.2
غير مبين	30	4.4
المجموع	680	100.0

يكشف لنا الجدول رقم(٢٨) رأي أفراد العينة في مدى كفاية الشواطئ المخصصة للاستخدام الترفيهي في دولة قطر، حيث نجد أن نسبة الذين أجابوا بنعم بلغت ١٣.١٪، وهي نسبة ضعيفة إلى حد ما تشير إلى رغبة بعض الناس بزيادة الشواطئ المخصصة للترفيه، والذين أجابوا بأنها كافية إلى حد ما بلغت نسبتهم ٦٥.٣٪ وهي نسبة كبيرة تشير إلى رضا الغالبية عن كفاية الشواطئ الترفيهية، أما الذين أجابوا بلا فبلغت نسبتهم ١٧.٢٪، وهي نسبة يجب الأخذ بها بعين الاعتبار؛ لأنها تشير إلى ضرورة تطوير الشواطئ المخصصة للترفيه وزيادة عددها، والذين لم يجيبوا على السؤال بلغت نسبتهم ٤.٤٪، وقد يكون السبب عدم الاهتمام إضافة، لعدم المعرفة بالشواطئ المخصصة للترفيه في دولة قطر.

المشكلات التي يعاني منها السكان القطريين في المناطق الساحلية:

أما فيما يتعلق بالمشكلات التي يعاني منها السكان القطريين في المناطق الساحلية والناتجة عن المشروعات التنموية في تلك المناطق وإعادة هيكلها، فستكشفها لنا الجداول التالية:

الجدول رقم (٢٩) يوضح إذا كانت هناك مشاكل في المنطقة بعد إقامة المشاريع التنموية

هل هناك مشاكل في المنطقة بعد إقامة المشاريع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	323	47.5
لا	344	50.6
غير مبين	13	1.9
المجموع	680	100.0

تكشف لنا بيانات الجدول رقم (٢٩) ما إذا كان أفراد العينة يواجهون مشكلات ناجمة عن إقامة المشاريع التنموية وإعادة هيكلة المنطقة، نجد أن نسبة منهم بلغت نحو ٤٧.٥٪ أجابت "نعم" أي أنها تواجه مشاكل، وهذا أيضا ذكره غالبية الأفراد في دراسة الحالة، وبلغت نسبة الذين أجابوا بلا ٥٠.٦٪، وقد يكون سبب ذلك قدرة هؤلاء الأفراد على تقبل العصرنة والحداثة أكثر من غيرهم ويستطيعون أن يتكيفوا مع التطورات الجديدة التي تحصل بشكل سريع في الدولة نتيجة المشاريع التنموية الجديدة.

الجدول رقم (٣٠) نوعية المشكلات التي تواجهك في المنطقة

نوعية المشكلات	التكرار	النسبة المئوية
وجود الأجانب في المنطقة بكثرة	108	15.9
ارتفاع الأسعار بسبب وجود المقيمين والعمال	120	17.6
عدم الإحساس بالأمان	32	4.7
السرعة في انحسار بعض العادات الشعبية	24	3.5
اختفاء معالم الساحل البحري بسبب التلوث	34	5.0
أخرى	4	.6
لا ينطبق	357	52.5
المجموع	680	100.0

تكشف لنا معطيات الجدول رقم (٣٠) نوعية المشكلات التي تواجه أفراد العينة الذين أجابوا بنعم على وجود مشكلات، نجد نحو ١٥.٩٪ منهم أجابوا بوجود الأجانب في المنطقة بكثرة، وترجع شكوى الأسر من وجود الأجانب لأن معظم الأجانب عمال وعزاب، مما يزعج الأسر، ويشعرهم بعدم الأمان في منطقتهم، كما يرجع ذلك إلى القيم الثقافية لدى القطريين التي لا تحبذ وجود أجنبي غريب بينها خوفا من حدوث أية انتهاكات أخلاقية، بالإضافة إلى أن وجود مقيمين وأجانب يسبب ارتفاع في أسعار السلع في المحلات التجارية بالمنطقة، وهذا ما أشارت نسبة الذين أجابوا بارتفاع الأسعار بسبب وجود المقيمين والعمال ١٧.٦٪، وكذلك الذين يشعرون بأن لديهم عدم الإحساس بالأمان بسبب تواجد الأجانب بينهم حيث بلغت نسبتهم نحو٤.٧٪، والبعض يرى بأنه هناك سرعة في انحسار بعض العادات والتقاليد الشعبية، حيث سجلت نسبتهم ٣.٥٪ نتيجة العولمة الثقافية والانفتاح على الثقافات الأخرى وتقليدهم في كثير من الأمور الحياتية، والبعض أشار إلى اختفاء معالم الساحل البحري بسبب التلوث وسجلت نسبتهم ٥.٠٪، ونستطيع القول أن أغلب هذه المشكلات أشارت لها المقابلات الحرة التي أجريناها مع عدد من القطريين، وكان أهم ما ذكروه هو الخوف على العادات والتقاليد وأيضا ارتفاع الأسعار ووجود الأجانب بالمنطقة.

الجدول رقم (٣١) يبين التأثير السلبي للمشروعات التنموية

التأثير السلبي للمشروعات التنموية	التكرار	النسبة المئوية
تلوث مياه البحر بالمنطقة	209	9.9
تأكل الشواطئ	153	7.3
انهيار العادات والتقاليد الأصلية المتوارثة	149	7.1
تدمير الموانئ والنظم البيئية	138	6.6
انحصار مساحة الشواطئ المتاحة العامة	282	13.4
حدوث فجوة ثقافية بين جيل الآباء والأبناء	175	8.3
تأثير أنواع من الكائنات البحرية التي تقطن هذه المنطقة	152	7.2
ظهور مشاكل صحية مزمنة	233	11.1
طغيان المادة على القيم المتوارثة	133	6.3
اكتظاظ المنطقة بالأجانب	121	5.7
ضعف الروابط العائلية والتفكك الأسري	150	7.1
كثرة الأجانب بالمنطقة	128	6.1
تهميش كبار السن	80	3.8
أخرى	2	0.1
المجموع	2105	100.0

الجدول رقم (٣١) يوضح التأثير السلبي للمشروعات التنموية والساحلية، حيث نجد أن أعلى نسبة في بناء العينة بلغت نحو ١٣.٤ % أكدوا على أن التأثير السلبي هو انحسار مساحة الشواطئ المتاحة العامة، وذلك بإقامة الشاليهات والمطاعم والفنادق الأمر الذي حجم من مساحة الشواطئ على البحر، خاصة وأن معظم الأسر القطرية من سكان المنطقة قبل المشروعات، وكانوا يقضون أوقات فراغهم على الشاطئ، وأكدت نسبة ١١.١٪ على ظهور مشاكل صحية مزمنة بعد إقامة المشاريع ،وهذا ما تمت الإشارة إليه

خلال دراسة الحالة، والواقع الاجتماعي يشير إلى ذلك حيث اشتكى الكثير من سكان مدينة الخور والذخيرة والشمال من تسرب رائحة الغاز من غاز لفان، وقد ذكر ذلك أيضا بعض الحالات من منطقة الدفنة تسرب رائحة الغاز خاصة في أيام الصيف، وقد ذكرت إحدى الحالات من سكان الذخيرة بقولها "طلعت فينا أمراض ما كانت موجودة قبل المشاريع وخاصة مشروع غاز لفان، كثرت حالات الربو عند الصغار والكبار، والحساسية "، وذكرت نحو ٩.٩٪ منهم أن المشاريع جلبت لهم تلوث مياه البحر في المنطقة، وذكروا بأن المياه فيها زيت حيث أن التسرب النفطي من حاملات النفط في البحر أو بسبب أن هذه السفن عندما تفرغ حمولتها في بلدها تملأ خزانات النفط بالماء وتفرغه في مياه الخليج، وهو زيت خام الأمر الذي يترتب عليه تلوث مياه الخليج، ونسبة ٨.٣٪ أجابوا بحدوث فجوة ثقافية بين جيل الآباء وجيل الأبناء، وترجع أسباب هذه الفجوة إلى العصرنة والحداثة الذي يعيشها الأبناء، ونسبة ٧.٣٪ قالوا بتآكل الشواطئ، ومن خلال دراستنا تم تآكل الصخور على الشواطئ حتى أنها تبدو كأنها منحوتة، بينما نجد نسبة بلغت نحو و٧.٢٪ أكدوا تأثر أنواع من الكائنات البحرية التي تقطن هذه المنطقة، وأكدت دراسة الحالة ذلك حيث ذكر معظمهم أن معظم الطيور على الشاطئ اختفوا، وكذلك الأسماك لم تعد أعدادها كما كانت، والروبيان والأحياء المائية الأخرى(١٣)، ونجد نسبه منهم بلغت نحو و٧.١٪ أجابوا بانهيار العادات والتقاليد الأصلية المتوارثة، وأيضا ضعف الروابط العائلية والتفكك الأسري، ويرجع سبب ذلك إلى التغير الثقافي والتكنولوجي والاحتكاك بالثقافات الأخرى عن طريق القنوات الفضائية ووسائل الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى تغير أسلوب المعيشة والانفتاح وعمل المرأة في المؤسسات العامة والخاصة، وهناك نسبة بلغت نحو٦.٦٪ أجابوا بتدمير الموانئ والنظم البيئية، ونسبة ٦.٣٪ قالوا بطغيان المادة على القيم المتوارثة، ونسبة ٦.١٪ قالوا بكثرة الأجانب في المنطقة، و ٣.٨٪ أكدوا أنه بسبب المشاريع التنموية تم تهميش كبار السن.

مقترحات العينة في تطوير البيئة الساحلية:

وفيما يتعلق بسؤال من يكون الأفضل لإدارة الشواطئ تتضح الإجابة لنا من خلال بيانات الجدول رقم (٣٢).

الجدول رقم (٣٢) الجهات الأفضل لإدارة الشواطئ

من الأفضل أن تدار هذه الشواطئ بواسطة	التكرار	النسبة المئوية
الدولة	505	74.3
القطاع الخاص	141	20.7
غير مبين	34	5.0
المجموع	680	100.0

الجدول رقم (٣٢) يبين رأي أفراد العينة فيمن الأفضل لإدارة هذه الشواطئ، نجد أن الغالبية العظمى تقول بأن الدولة هي من الذي يجب أن يدير هذه الشواطئ، وبلغت نسبة هؤلاء ٧٤.٣٪، وبلغت نسبة الذين قالوا بأن هذه الشواطئ يجب أن تدار من قبل القطاع الخاص ٢٠.٧٪، والذين لم يجيبوا على السؤال بلغت نسبتهم ٥.٠٪، وقد يكون السبب وهو عدم اهتمامهم أو لأنهم لا يرتادون الشواطئ بشكل عام، وبشكل عام نجد أن الغالبية تجد أن الدولة هي التي يجب أن تدير الشواطئ، وهذا يعني وجود ثقة لدى المواطن القطري بقدرة الدولة على إدارة المشاريع وبشكل يحقق الراحة للمواطن القطري، وقد تحددت مجالات التطوير في جدول رقم (٣٣).

جدول رقم (٣٣) آراء أفراد العينة في مجالات حماية البيئة البحرية القطرية

الفئات	الشعاب المرجانية		حماية المانجروف		حماية الحشائش البحرية		حماية السلاحف البحرية		حماية الثديات البحرية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أكثر أهمية	175	25.7	73	10.7	40	5.9	51	7.5	296	43.5
2	60	8.8	98	14.4	72	10.6	55	8.1	88	12.9
3	73	10.7	79	11.6	74	10.9	73	10.7	47	6.9
4	54	7.9	55	8.1	48	7.1	81	11.9	73	10.7
أقل أهمية	41	6.0	75	11.0	103	15.1	92	13.5	78	11.5
غير مبين	277	40.7	300	44.1	343	50.4	328	48.2	98	14.4
المجموع	680	100.0	680	100.0	680	100.0	680	100.0	680	100.0

النتائج العامة:

١. مرت المناطق الساحلية في المجتمع القطري بنمو تدريجي تميز بطئ في فترة سابقة قبل اكتشاف النفط، حيث كانت تعاني من عدم وصول المشاريع التنموية إلى شواطئها، ومن سوء تخطيط البنية التحتية، بالإضافة إلى أن بعض المناطق لم تستثمر جيدا رغم أهميتها الجغرافية والتاريخية والطبيعية مثل السواحل الغربية عند منطقة دخان وزكريت، وكذلك في الشمال في منطقة الرويس وغيرها، ثم حدث نمو سريع تميز بارتكازه على العائدات النقدية بعد ظهور النفط والغاز، والتي بدورها

ساهمت بنمو حضري في جميع المجالات على شكل مشاريع تنموية ضخمة انعكست بدورها على حياة المواطنين وعلى النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في هذه المناطق .

٢. تشير النتائج قيما يتعلق بالخصائص السكانية والاجتماعية لعينة البحث أن عدد مناطق السكن السابق لأفراد العينة بلغت ٦٢ منطقة، وكان أعلى نسبة في مدينة الخور حيث بلغت ١٠.٩٪، وتوزع أفراد العينة حسب منطقة السكن الحالي أتى مناسبا للحجم السكاني لكل منطقة، وأظهرت النتائج أن نسبة الذين يحملون الشهادة الإعدادية فما دون تقترب من ٣٠٪ ،وهذه تعتبر نسبة عالية جدا، وخاصة أن البحث طبق على أعمار ٢٥سنة فأعلى، كما أن أعلى نسبة لنمط السكن قبل إقامة المشاريع التنموية هي للبيت الشعبي.

٣. أوضحت النتائج أن قطاع العمل لدى أفراد العينة بعد إقامة المشاريع التنموية لم يحصل فيها تغيرات واضحة عن قطاع العمل قبل إقامة المشاريع، ولكن الدخل الاقتصادي للأسرة بعد إقامة المشروعات قد ارتفع عن ذي قبل، كما بينت النتائج أن الخدمات الصحية قبل المشاريع كانت موجودة ولكن غير كافية، وأظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية من أفراد العينة أقروا بوجود تغيرات في حياة الأسر القطرية بعد المشاريع التنموية، خاصة أسلوب المعيشة داخل الأسرة، وضعف في العلاقات الأسرية، وارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة النزعة الاستهلاكية، وتغلغل الثقافة الغربية، وخروج المرأة للعمل، وضعف علاقات الجيرة، وضعف الوازع الديني، والتفكك الأسري.

٤. وأشارت نتائج الدراسة إلى أثر المشروعات التنموية على البيئة الساحلية في مناطق أفراد العينة، حيث أقر الغالبية بأن التأثير إيجابي وسلبي في آن واحد، حيث أظهرت نتائج الدراسة التأثير الإيجابي للمشروعات التنموية والساحلية، وهو توفر فرص العمل

للشباب في المنطقة، وأيضا زيادة العمران بالمنطقة، تنمية وتحضر المنطقة، وأيضا زيادة الخدمات والمرافق الصحية وزيادة الدخل الاقتصادي للسكان، ودخول نمط العمارة الحديثة بالمنطقة، وتخطيط وتجميل المنطقة، وتوفير الوسائل الترفيهية للناس، وزيادة المباني المدرسية في المنطقة، وتوفير المدارس الأجنبية في المنطقة.

٥. كما أشارت نتائج الدراسة إلى التأثير السلبي للمشروعات التنموية والساحلية، فبعض أفراد العينة أكدوا على أن انحسار مساحة الشواطئ المتاحة العامة، و ظهور مشاكل صحية مزمنة، وتلوث مياه البحر بالمنطقة، وحدوث فجوة ثقافية بين جيل الآباء وجيل الأبناء، و تآكل الشواطئ، وتأثر أنواع من الكائنات البحرية التي تقطن هذه المنطقة، وانهيار العادات والتقاليد الاصلية المتوارثة، وأيضا ضعف الروابط العائلية والتفكك الأسري، وتدمير الموانئ والنظم البيئية، وطغيان المادة على القيم المتوارثة، وكثرة الأجانب في المنطقة، وتهميش كبار السن.

٦. كما أوضحت نتائج الدراسة أهمية الأسماك واعتبارها جزءًا هاما من النظام الغذائي المعتاد، والخاص بالأسرة، وبينت أن أنواع الأسماك الأكثر تفضيلًا للقطريين. ونورد أنواع الأسماك من الأعلى تفضيلًا وبشكل تنازلي حتى آخر الأنواع هامور/ شعري/ صافي/ كنعد/ زبيدي/ روبيان/ كوفر/ الربيب/ أم الروبيان/ حمام/ حمرا، بينت نتائج الدراسة اعتقاد أفراد العينة بأن الإمداد ببعض الأنواع من الأسماك في الأسواق قد بدأ في الانخفاض في السنوات القليلة الماضية، كما كشفت نتائج الدراسة أسباب انخفاض الإمداد السمكي وهي: المخزون السمكي أقل مما كان، و جهود الصيد ليست كافية واللوائح والقوانين تقيد كمية المصيد، كما بينت نتائج الدراسة اعتقاد أفراد العينة بوجود لوائح وقوانين كافية لحماية المخزون السمكي في الخليج.

٧. وكشفت نتائج الدراسة الأنشطة الترفيهية الأكثر تفضيلا بين القطريين، وهي التسوق في مراكز التسوق العصرية المولات، والتسوق في الأسواق التقليدية مثل؛ سوق واقف و

زيارة المتنزهات والتمتع بالشواطئ وممارسة الأنشطة البحرية، وبينت نتائج الدراسة مدى محبة القطريين للتخييم على الشاطئ في الخريف والشتاء، وأوضحت النتائج كفاية الخدمات التي تقدمها الدولة لهذه المخيمات، أما عن أنواع الخدمات التي يجب أن توفرها الدولة للمخيمات فهي تأمين الإضاءة، و الحمامات، و تجهيزات الشواء، والخيام، كما أوضحت نتائج الدراسة كفاية المتنزهات الوطنية في قطر، وكذلك الشواطئ المخصصة للاستخدام الترفيهي في قطر.

٨. هناك شواطئ يفضلها العامة بشكل كبير وحصلت على نسب عالية وهي: (سيلين/ الخور/ الغارية/ الوكرة/ الخليج الغربي)، أما عن الشواطئ التي تستحق التنمية، وهي: (دخان/ الخور/الوكرة/فويرط/ الغارية/سيلين/أبو ظلوف/ مسعيد/ الرويس/ رأس أبو عبود/الشمال/رأس بروق)، ويجب ان تقوم الدولة بإدارة هذه الشواطئ.

٩. استطلعت الدراسة رأي أفراد العينة بالأنظمة البيئية، والأنواع البحرية الهامة التي تحتاج إلى إجراءات الحماية في المستقبل القريب وكانت كما يلي: (الشعاب المرجانية)، (المانجروف) (الحشائش البحرية)، نجد (السلاحف البحرية) (الثدييات البحرية).

١٠. هناك جملة من القضايا المرتبطة بعملية التغير الاجتماعي الاقتصادي للأسر القطرية حيث أن الأسرة في السابق كانت أسرة ممتدة يعيش فيها الجد والجدة والآباء والأبناء والأحفاد، وأكد الجميع على أن الحياة (حلوة والقعدة والجمعة بين الأسرة والجيران) ،وتقول حالة ثانية على سبيل المثال(كانت قلوبنا على بعض نعيش يد وحدة اللي يمس الواحد فينا يمس الكل)، وكان هناك تعايش جميل بين جميع أفراد الأسرة وكبير الأسرة يقوم باتخاذ القرارات وأهل المنطقة في تواصل والكل يعرف الآخر ويسأل عنه، أما الحياة بعد المشاريع التنموية، يجمع الغالبية من أفراد العينة بأن الأسرة تحولت إلى أسرة محدودة(نووية) أي الأب والأم والأولاد إن كانوا موجودين، وأصبح أفراد الأسرة كل واحد يهتم بشؤونه الخاصة ولا يلتفت إلى أمور الأسرة والأخوة والأقارب، فتقول حالة من

الحالات مثلا: كل واحد في بيت بروحه ما حد يعرف عن الثاني شيء وكل طفل في غرفة والأخو ما يقعد مع أخوه وكله عالنت وضعفت العلاقات والزيارات بين الأهل .

١١. وفيما يتعلق بالأعراس قبل المشاريع أكدت إجابات المبحوثين أن أهل المنطقة كانوا سابقا يقدمون المساعدة لأهل المعاريس الذباح والهدايا، والمشاركة في إعداد حفلات الأعراس حيث وصفت حالة على سبيل المثال ذلك بقولها: أعراسنا كانت تقام في ثلاثة أيام والمظاهر بارزة يجتمع أهل العريس للطبخ وتقديم الغداء للضيوف من جميع أرجاء المنطقة المتجمعين للتهنئة ومشاركة الفرحة، أما الأعراس بعد المشاريع فالغالبية تؤكد على أنها تغيرت بشكل كبير وأصبحت مكلفة جدا، وفيها تغير بالعادات والتقاليد التي كانت موجودة سابقا قبل المشاريع التنموية، فعل سبيل المثال تقول إحدى الحالات: أصبحت الأعراس مكلفة جدا، وأصبحت في القاعات الكبيرة ويصرفون الآلاف من الريالات توصل إلى مليون ريال أو أكثر، ويتم في يوم واحد ولساعات محدودة ما فيها مشاركة ولا وناسة بس إسراف وورود وطرب مكلف دون معنى.

١٢. وفيما يرتبط بالأحزان قبل المشاريع التنموية الغالبية من الحالات أكدت على التلاحم بين الأسر والأفراد وتقديم العون لأسرة المتوفى، تقول حالة مثلا بهذا الخصوص: كانت الأحزان تعم الفريج كله وكل واحد يشيل الثاني ويحس فيه، والقلوب على بعضها وكانوا كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تتداعى له سائر الجسد، أما المشاركة بالأحزان بعد المشاريع التنموية فتغيرت بشكل كبير ويؤكد الجميع تقريبًا على أن عادات وتقاليد الأحزان تبدلت للأسوأ، فتقول إحدى الحالات : صارت الأمور عادية عندهم حد يموت أو يعيش عادي وما يحترمون مشاعر أهل الميت خاصة عند حضور النساء للتعزية تشعر كأنك في حفلة المكياج والأزياء والموديلات خاصة في الأحذية والشنط و الأحاديث عادية لا تمت للعزاء بصلة .

١٣. أما بالنسبة للاحتفالات قبل المشاريع فقد أكد الغالبية أن الجميع يتشارك في الاحتفالات والزيارات والكل كان يشعر بالفرح في المناسبات، والأعياد وخاصة عيد الفطر والأضحى والكر نقعوه، فتقول إحدى الحالات مثلًا: كنا نحتفل بعيدين الأضحى والفطر وعيالنا عندهم الكر نقعوه يلبسون فيها الثياب الجديدة ويتزينون ويزورن بيوت الفريج كله ويجمعون العيدية وحلاوة الكر نقعوه وماكنا نفارق بعض كل ما خلصنا شغل البيت وأموره، ونزور الجيران وكنا نتساعد في كل شيء، وتقول حالة ثانية: (كانت الزيارات دايمة كل واحد يزور جاره ويسأل عليه ويطمئن عليه إذا قاصره شي)، أما بعد المشاريع التنموية فقد تغيرت برأي غالبية الحالات المدروسة، وهذا التغيير يعتبره الغالبية بأنه نحو الأسوأ، وقد أجمعت معظم الحالات بقولها: (أن العيد يجي ويروح وما نحس فيه مثل قبل، كل واحد في حاله مشغول في أمور حياته وما يهتم بالثاني، وكل شي صار مادي ومصالح ما قمنا نحس بلذة الحب والإخلاص، الحياة صارت نفاق في نفاق ومجاملات، ومع الحياة العصرية وأوقات الدوام والمشاغل الأخرى أصبحت الزيارات بين الأهل قليلة).

١٤. أما عن العادات والتقاليد قبل المشاريع التنموية، نجد أن غالبية أفراد العينة بأن الحفاظ على العادات والتقاليد أمر أساسي ومهم بالنسبة للجميع، وأن الغالبية أكدت على أن الجميع كان يحترم العادات والتقاليد، فتقول حالة مثلا: (كنا نتذابح عشان عاداتنا وتقاليدنا ونموت عشانها ونعتبرها الجوهر اللي ورثناه من آباءنا وآجدادنا مثل الحشيمة والأدب والاحترام والهمة، الكل يعيش ويساند بعض الآخر، كلنا إخوان وأهل، أما بعد المشاريع فقد تغير موضوع الحفاظ على العادات والتقاليد) برأي أغلب الحالات، وأن التغيير الذي حصل بالعادات والتقاليد كبير جدًا، فتقول إحدى الحالات مثلاً: (فينا خير للحين بس قلوبنا ما عادت طيبة نفس أول دخلت علينا التطور تلوث البراءة والنقاء اللي كان فيه وصرنا ما نلتزم ما ورثناه من الأهل) .

١٥. وبالنسبة لموضوع الطلاق قبل المشاريع، أكدت أغلب الحالات أن الطلاق كان قليل جدا وكان الأهل يتدخلون لصالح الزوجين لكي يحافظوا على تماسك الأسرة، فتقول حالة مثلًا: (قبل تصبر المرأة على زوجها وتتعايش معاه في كل الحالات لأنهم كانوا يتزوجون وهم صغار ويتم الاختيار من قبل الأهل مع ذلك يحبون بعض ويتعودون على بعض وكل واحد يحترم الثاني ويحبه رغما عن الفروق والعيوب وكانت المراة تستر على زوجها وتحافظ على أسراره في السر والعلن، والطلاق ما كنا نفكر فيه وكانوا أزواجنا يتزوجون اثنتين وثلاث بس كنا مرتاحين ويعطينا حقوقنا كاملة)، أما موضوع الطلاق بعد المشاريع التنموية فنجد أن الأغلبية يؤكد على أن الطلاق أصبح أمر سهل ويحصل نتيجة أتفه الأسباب وزاد كثيرا في الوقت الحاضر، فتقول حالة مثلًا: (على أتفه الأسباب يتم الطلاق على طبخة أو شغلها أو حتى طلعة كل ما صار شي تقول طلقني أو هو يقول أنت طالق ما حد يصبر ولا يتحمل الثاني وكله مشاكل وصراخ، والمرأة في قعداتها تتكلم على مشاكلها مع زوجها، معظم الزوجات أن تتحمل أي شي ولا تتنازل عن بعض حقوقها، ما في تفاهم ولا في احترام في العلاقة الزوجية الكبر والعناد يقضي على مستقبل الزواج)، وبالنسبة لتعدد الزوجات قبل المشاريع التنموية كان برأي الغالبية موجود ولكن لم يكن سلبيا بنظرهم فهو لا يخالف الشرع ولا العادات والتقاليد، فتقول حالة من الحالات: (كان في تعدد بس في عدل وتعاون وحب ويرضي جميع الجهات)، وتقول حالة ثانية: (الله أباحه وكانوا يتزوجون ثلاث زوجات في البيت الواحد والعيال يربون مع بعض يأكلون من صحن واحد ويلعبون في البحر والحال واحد)، أما تعدد الزوجات بعد المشاريع التنموية برأي الغالبية فقد قل كثيرا ولم يعد كالسابق فقد تغيرت كثير من الأمور المرتبطة به مثل السكن والعدل بين الزوجات .

١٦. أما عن طبيعة الحياة الثقافية قبل المشاريع التنموية فالغالبية أكدوا على أن الثقافة كان مصدرها الدين والعادات والتقاليد: (فتقول إحدى الحالات: كانوا الناس يأخذون

مصدرين للثقافة من الدين والعادات والتقاليد وكانوا يعتمدون عليه في تربية عيالهم وأمور حياتهم، وكنا نعلم الشباب الرماية وركوب الخيل وحفظ القرآن كما وصانا عليه حبيبنا محمد –صلى الله عليه وسلم – وكانوا يعلمون البنت كل شي لتدير بيت كامل وهي لازالت صغيرة)، ولكن طبيعة الحياة الثقافية تغيرت نحو الأسوأ حيث ذكرت إحدى الحالات على سبيل المثال: (الحياة حاليا تعتمد اعتمادًا كليا على التكنولوجيا الحديثة، وخاصة برامج النت، وقد أثر ذلك على ثقافتنا سواء على أسلوب معيشتنا أو علاقاتنا وعيالنا استمدوا عادات الغرب من التكنولوجيا الحديثة، لو سألناهم عن شي في الدين ما يعرفون يجاوبون وصار همهم الطلعات والسينما والنوادي اللي تملا البلد) .

١٧. بالنسبة لطبيعة الحياة الدينية قبل المشاريع التنموية أكدت أغلب الحالات أن الالتزام الديني كان ممتازًا وتشير أغلب الحالات لذلك حيث تقول إحدى الحالات على سبيل المثال: (كانوا الرجال يداومون على الصلوات الخمسة ولا تفوتهم صلاة واحدة كلها جماعة وفي المسجد وكانوا يلزمون العيال على حفظ القرآن مع المطوع والثياب كانت محتشمة سواء للبنت أو الولد وكنا نربي عيالنا على الأخلاق العالية والأدب والاحترام)، لكن الأن ضعف الوازع الديني عند شريحة كبيرة من الشباب في المجتمع القطري، تقول حالة من الحالات: (الصلاة والقرآن مازالوا يهتمون فيه بس انشغلوا بالجوال واللاب توب والطلعات والحفلات والمجمعات وصرنا ما نذكر الله الا اذا صابتنا مصيبة أو حزن والمرأة هالأيام تسوق سيارة وتروح تقضي حاجتها وتوصل عيالها المدارس وتسافر مع صديقاتها، لكنها تترك عيالها وزوجها والملابس الضيقة والعبايات المزركشة والعطورات، هالأمور مستحدثة في مجتمعنا ككل، وكذلك لبس بنطلونات وغير ذلك من أمور التبرج الدخيلة على عادتنا وثقافتنا الاجتماعية المستمدة من روح الإسلام وتعاليمه) .

١٨. وفيما يتعلق بطبيعة الحياة الاقتصادية قبل المشاريع أكدت جميع الحالات أنها كانت بسيطة وكانت حياة جميلة وبسيطة والدخل كان يكفي لحاجات بسيطة في الأسرة

فتقول حالة مثلا: (الحياة كانت حلوة وبسيطة وما كنا نفكر إلا بعمل اليوم والرزق من الله كانوا رجالنا يسافرون لأيام وأسابيع وشهور لكسب الرزق وصيد الأسماك وبيع الأغنام والسدو)، لكن بعد المشاريع التنموية نجد أن أغلب الحالات تؤكد أن طبيعة الحياة الاقتصادية تغيرت نحو الأفضل فكل شيء متوفر والدخل ممتاز بالنسبة للأسرة القطرية، تقول إحدى الحالات: (صاروا عيالنا مدراء لشركات ومالكين عمارات وأصحاب أبراج وخير الله واجد وكل هذا بفضل القيادة الحكيمة لا ميرنا) .

١٩. وبالنسبة للتواصل الاجتماعي قبل المشاريع التنموية أشارت أغلب الحالات إلى أن عملية التواصل تتم عن طريق التلفون الأرضي وليس كل الناس لديهم هاتف أرضي وكان التواصل فقط من خلال جلسات الناس مع بعضهم البعض، فتقول حالة مثلًا: (كانت الزيارات يومية والقعدات والجمعة كانوا الناس يد وحدة متعاونين في كل شيء)، وتقول حالة ثانية: (كنا نتزاور دوم ما يمر يوم والا حد يجي عندنا او احنا نروح له ودايما نتشارك فالأفراح والأحزان وحتى المشكلات ونقف يد بيد امام المصائب وكل واحد كان يساعد الثاني)، أما فيما يتعلق بطبيعة التواصل الاجتماعي بعد المشاريع التنموية فإن الأمور تغيرت كثيرا من حيث تقنيات التواصل لكن الغالبية يؤكد أن ذلك أثر سلبًا على طبيعة الحياة الاجتماعية، فإحدى الحالات تقول: (نادرا ما نزور أحد او أحد يجينا تواصلنا يتم عن طريق الجوال أو الكمبيوتر وزادت البرامج على الإنترنت مثل الفيس بوك والاستغرام حتى قامت تنزل عالجوالات باسم برامج التواصل الاجتماعي يخلي عيالنا يختلطون ويكلمون ناس برة البلاد أو حتى ما يعرفونهم).

٢٠. وعن طبيعة الحياة الرياضية قبل المشاريع وبعدها أشارت حالات قليلة إلى الفرق حيث أكدت على التغير الإيجابي، حيث تقول حالة: (ما كان عندنا ملاعب مثل اليوم كانت الملاعب في ساحة المدرسة وصغيرة والشوارع كانت ضيقة بين البيوت وكانت

تجري بطولات بسيطة بين المدارس / اما اليوم توجد ملاعب ونوادي كبيرة في كل المناطق الساحلية وتقام المسابقات في الرويس ومراكز شبابية بين المناطق المجاورة).

أما عن المشكلات التي يواجهونها، فقد تحدثت الحالات عن الغلاء وعن الحفريات وكثرة العمال وارتفاع أسعار الأراضي، حيث تقول حالة: (في حفريات في المنطقة على طول الشارع وحتى بين البيوت وما يخلصون من حفرة الا حفروا اللي جنبها وهذا يعيق السير ويسوي زحمة ويشوه منظر فريجنا وكثرة العمال وجاو ناس من غير أهل المنطقة وشروا أراضي وعملوا مشاريع وكثرت المدارس والمحلات)، وتقول حالة ثانية: (ارتفاع أسعار الأراضي عن قبل وإقبال المواطنين من مناطق في وسط الدوحة على شراء الاراضي وعمل شاليهات خاصة على الشواطئ ومنهم من افتتح محلات وشركات للصيد وللمقاولات بالإضافة إلى المشاريع الحكومية لتحديث المنطقة كل هذه الأمور أدت إلى زيادة العمالة وتعدد الثقافات والجنسيات المختلفة، بالإضافة إلى تلوث البيئة على الشواطئ نتيجة مخلفات سفن الصيد وغير ذلك).

٢١. وعن مدى الاعتماد على الموارد البحرية قبل المشاريع، فالغالبية أكدوا على أنهم كانوا يعتمدون على الموارد البحرية بشكل كبير، فتقول حالة على سبيل المثال: (كنا نعتمد في غداءنا بشكل يومي)، أما الاعتماد على الموارد البحرية بعد المشاريع التنموية فقد أكدت أغلب الحالات بأنه أصبح أقل بدرجة كبير فتقول إحدى الحالات: (صرنا نادرا نطبخ السمك فالبيت ومعظم الأوقات صار الغداء والعشاء من المطاعم وكله وجبات سريعة اللي كلها دهون وصاروا عيالنا يعانون من أمراض ما كنا ندري عنها وفي سن مبكر).

٢٢. وقد اقترح أفراد العينة تطوير منطقة سميسمة وتنظيفها واختفاء العمل منها والانتهاء من الحفريات بأسرع وقت والإكثار من الأشجار والورود وتعديل بحر الوكرة وتنظيفه وتطوير الحديقة الموجودة وتطوير فرضة الوكرة للسفن و للبضائع مع التقليل من

المصانع أو إبعادها عن المناطق السكنية والتقليل من العمال وإنهاء أعمال الطرق والحفريات في أسرع وقت ممكن، ونطالب بعمل استراحات من قبل الدولة على بحر الوكرة وعمل أكثر من طرق للمشاة وكذلك تزويد المنطقة بالحدائق، مع تقليل وجود العمالة وتكدسها داخل منطقة الخور وعمل مخطط للكلية البحرية، وانشاء مستشفى كبير لخدمة أهل الرويس، وأتمنى أن لا يتم بيع الأراضي لغير أهل المنطقة مع تطوير مدينة مسيعيد، وإنشاء مناطق معينة للعمال وعدم وضعهم بين بيوت العائلات المحافظة على البحر، والاهتمام بهم وعمل خدمات قريب منهم، وبعيدة عن سكن المواطنين وإنشاء المدارس التخصصية مثل التجارة والتقنية الصناعية، وكذلك المنتزهات وخاصة في مدينة الخور.

توصيات الدراسة:

١. العمل على ترميم كل المواقع الأثرية في كل المناطق القطرية، والاهتمام بها كمعالم سياحية مع الاهتمام بالمناطق الساحلية المهمشة مثل؛ سواحل منطقة زكريت واستغلالها كمعالم سياحية طبيعية لوجود مجموعة من القلاع والجبال المنحوتة بها وسواحل بحرية طبيعية.

٢. العمل على المحافظة على الثقافة المحلية من خلال وسائل الاعلام والمدارس والجامعات والمؤسسات المجتمعية الحكومية والأهلية، والاهتمام بوضع برامج أسرية توعويه ودينية للحفاظ على العلاقات الأسرية كما كانت عليه في الماضي قوية وللوقوف في وجه التفكك الأسري، والعمل على نشر الوعي بالاهتمام بكبار السن وعدم تهميشهم مع توعية الناس من خلال وسائل الاعلام والمدارس والمؤسسات ودور العبادة بأهمية الحفاظ على العادات والتقاليد الجيدة في المجتمع القطري.

٣. وضع برامج توعوية للناس للحد من النزعة الاستهلاكية المرضية، ومراقبة الأسعار وحماية المستهلك القطري من جشع التجار اللحد من ارتفاع الأسعار الذي نجم عن إقامة المشاريع التنموية.

٤. وضع برامج دينية من قبل وزارة الأوقاف للشباب للحفاظ على قوة الوازع الديني لديهم، ووضع قوانين للحد من انحسار الشواطئ البحرية، والعمل على المحافظة على الأنواع البحرية التي تقطن هذه المنطقة مع العمل على الحد من التلوث في مياه البحر والضار بالأسماك وبالإنسان.

٥. العمل على الحد من الازدحامات المرورية الناجمة عن المشاريع التنموية مع الحد من انتشار العمالة الآسيوية (العمال العزاب) بين سكن الأسر، وتخصيص مناطق معينة للعمال، وعدم وضعهم بين بيوت العائلات، حيث أن كثرتهم السكانية شرطًا ضروريًا لغلبتهم الثقافية والسياسية، لو استمرت الأمور على ما هي عليه، ورغم أن وجودهم يتطلبه العمل في المشاريع التنموية إلا أن تواجدهم بين العائلات في المناطق الساحلية أمر غير مرغوب فيه من الأسر القطرية لدواعي أمنية.

٦. زيادة عدد المتنزهات القريبة من الشواطئ لإتاحة الفرصة للجميع لقضاء أوقات الفراغ فيها، والترفيه والعمل على نشر المشاريع الخدمية أفقيا، وتوزيعها على كافة المناطق في دولة قطر وعدم تركيزها في مدينة الدوحة فقط.

الهوامش:

(١) استطلاع رأى دور المؤسسات المجتمعية في دولة قطر: إصدار رقم (١)، مركز التأهيل الاجتماعي، الدوحة، يناير ٢٠١١، ص ١١.

(2) Singh Amarjit,A,N, Sadhu: Research Methodology in social Sciences, Sec-and revised edition, HPH,1979, 14-15.

(٣) أحمد حسن الرفاعي، مناهج البحث العلمي، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٨، ص ١٢٢.

(4) Purfey, Paul Hanly , the Scope and Method of Sociology, cooper sovane , Publishes, Incorporated, New York,1965, p.449.

(٥) زيدان عبدالباقي : قواعد البحث الاجتماعي، ط١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٨٥.

(6) Durkheim Emile, The Division of Labor in Society, The Crowell collier Publishing, New York ,1969,p 41.

(٧) حالة سكان قطر ٢٠١٠: اللجنة الدائمة للسكان، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٨) استطلاع رأى دور المؤسسات المجتمعية في دولة قطر، مرجع سابق، ص ١٢.

(٩) موقع : مؤسسة الرعاية الصحية الأولية : مؤسسة حمد الطبية http///qa.phcc.

(١٠) – انظر: إيمان محمد عز العرب : ملامح التغير في الأسرة المصرية في ظل مجتمع المعلومات، بحث مقدم لأعمال الندوة السنوية التاسعة لعلم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، د.ت، ص ٧٢ .

(١١) السكان والاستهلاك في دولة قطر: سلسلة دراسات سكانية،(١٢) اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، ٢٠١١م، ص ص ١٨، ٢٢ .

(١٢) تحولات في سوق العمل في دولة قطر : سلسلة دراسات سكانية (١٦) اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، ٢٠١٢م، ص ٥٧.

(١٣) إسماعيل المدني، عبدالجليل زينل :الآثار البيئية للتلوث البحري في البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/٥٠، السنة / ١٣، ١٩٨٧م، ص ١٩٩.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١. أحمد حسن الرفاعي، **مناهج البحث العلمي**، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٨، جهينة سلطان العيسى: **التحديث في المجتمع القطري**، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٩م.

٢. **استطلاع رأي دور المؤسسات المجتمعية في دولة قطر**: إصدار رقم (١)، مركز التأهيل الاجتماعي، الدوحة، يناير ٢٠١١.

٣. إسماعيل المدني، عبدالجليل زينل: **الآثار البيئية للتلوث البحري في البحرين**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/٥٠، السنة / ١٣، ١٩٨٧م . http//phcc.qa

٤. السكان والاستهلاك في دولة قطر: سلسلة دراسات سكانية، (١٢) اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، ٢٠١١م

٥. إيمان محمد عز العرب: **ملامح التغير في الأسرة المصرية في ظل مجتمع المعلومات**، بحث مقدم لأعمال الندوة السنوية التاسعة لعلم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، د.ت.

٦. تحولات في سوق العمل في دولة قطر: سلسلة دراسات سكانية (١٦) اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، ٢٠١٢م.

٧. التعليم في قطر : **الموسوعة الحرة** من موقع:https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

٨. **التعليم في قطر في القرن العشرين:** وزارة التربية والتعليم، دولة قطر، ١٩٩١م.

٩. حالة السكان عام ٢٠١٠، **اللجنة الدائمة للسكان**، الدوحة، قطر، ٢٠١٠م.

١٠. زيدان عبد الباقي: **قواعد البحث الاجتماعي**، ط١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٢م.

١١. مؤسسة الرعاية الصحية الأولية: مؤسسة حمد الطبية
https://www.hamad.qa/AR/Pages/default.aspx

المراجع الأجنبية:

1. Durkheim Emile, **The Division of Labour in Society**, The Crowell collier Publishing, New York ,1969.
2. Michael Hazloe, **New Perspective in Urban Change and Conflict**, HEB, 1981
3. Singh Amarjit,A,N, Sadhu: **Research Methodology in social Sciences**, Sec-and revised edition, HPH,1979ز
4. Purfey, Paul Hanly, **the Scope and Method of Sociology**, cooper sovane, Publishes, Incorporated, New York,1965

The Impact of Development Projects On Urban Social Change for Coastal Qatari Families

Prepared by

Dr. Mounira Saied Rashed Saied Al-Romaihy

Assistant Professor at the Department of Social Sciences

Faculty of Arts and Humanities, Qatar University

Abstract

The study depended on the historical method as it was used in the theoretical aspect of the study to know the urban development and to determine the stages of urban development that the Qatari society went through, as well as the descriptive analytical approach, which is considered the most appropriate method to achieve the objectives of the study represented in identifying the types of social, economic and cultural changes that occurred after the establishment of development projects in the State of Qatar, as well as the use of the social survey method in the sample, in addition to case study.

The sample social survey method was also used, in addition to the case study based on the multiplicity and diversity of changes that occurred in the Qatari society. The researcher relied on the pairing between the qualitative and quantitative approaches.

Individual interviews were conducted with a group of Qatari males and females of different ages, and the questionnaire was used with The sample of the study, which amounted to 680 individuals, and the interview guide was used, which helped in conducting free interviews with a group of males and females, and the SPSS statistical analysis program for social sciences was used to process that data.

The statistical and geographical indicators obtained from the data of the Central Agency for Population Census conducted in the State of Qatar were also used, and all study tools were subjected to measures of validity and reliability.

The study reached a number of results, the most important of which are the majority of the sample members acknowledged the existence of changes in the lives of Qatari families after development projects, especially the way of living within the family, weakness in family relations, a rise in the standard of living and an increase in consumerism, the penetration of Western culture and the exit of women to work, and weak relations Neighborhood, weak religious faith, and family disintegration

The study recommended working to preserve the local culture through the media, schools, universities, governmental and private community institutions, and to develop family awareness and religious programs to maintain strong family relations as they were in the past and to stand in the face of family disintegration, and work to spread awareness of caring for the elderly and not marginalizing them Develop awareness programs for people to curb pathological consumerism.

Keywords: Social Impacts, Economic Impacts, Development Projects, Social Change, Cultural Development, Qatari Families.